من الآراء التى وافق فيها الأخفش الكوفيين

إعداد الدكتورة

هنية فتحى أحمد محمد المروى

مدرس بقسم اللغويات فى الكلية

المقدمة
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لـــه ، وأشـــهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد

فقد تعارف الباحثون على أن لقب (الأخفش) إذا أطلق انصرف إلـــى الأخفش الأوسط دون سواه ؛ لأنه أشهر الأخافشة على الإطـــلاق ، فـــى حين لا غنى عن تقييد غيره بالأخفش الأكبر[1] أو الأخفش الأصغر[2].

ويعد الأخفش واحدا من أعلام مدرسة البصرة المقـــدمين ، وأكبـــر أئمتها بعد سيبويه ، ويؤكد منهج الأخفش العام بصريته ، وذلـــك علـــى الرغم من خروجه المتكرر عن بعـــض قواعـــد مدرســـته البصـــرية ، ومحاولته المستمرة الإتيان بجديد فى بعض جوانب البحـــث النحـــوى ، واشتهاره بالإكثار من مخالفة قومـــه البصـــريين ولا ســـيما أســـــتاذه

---

[1] ـ الأخفش الأكبر هو : أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد ، الأخفش الأكبر أو الكبير ، النحوى البصرى المتوفى سنة ١٥٧هـ أو سنة ١٧٧هـ ، وكان من أكابر علماء العربية ومتقدميهم ، أخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، كما أخذ عنه سيبويه [ينظر ترجمته فى : بغية الوعاة ٧٤/٢].

[2] ـ الأخفش الأصغر هو : أبو الحسن بن على سليمان ، الأخفش الأصغر أو الصغير المتوفى سنة ٣١٥هـ ببغداد ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى ورحل إلى مصر ثم إلى حلب فبغداد . [ينظر ترجمته فى : بغية الوعاة ١٦٨/٢].

سيبويه ، أو بالزيادة عليهم ، وبمتابعة الكوفيين له فى هذه المخالفات ، والزيادات أو بمتابعته لهم فى آرائهم فى كثير من الأحيان.

ولقد اجتهدت فى جمع تلك الآراء التى تأثر فيها الأخفش بالكوفيين وتأثروا به أيضا ، واكتفيت بدراسة بعضها ، لأثبت أن الأخفش قد تأثر بالكوفيين وتأثروا به فى كثير من الآراء ، تلك الآراء التى جمعتها من أمهات الكتب ، وقد وجدت بعضها فى كتابه "معانى القرآن" ، والبعض الآخر لم أجده غير أن النحويين قد نسبوها إلى الأخفش فبحثت عنها فى أمهات الكتب.

وقد جاء البحث يحوى بين دفتيه أربعة عشر مبحثا ، سبقت بمقدمة وتمهيد.

أما التمهيد فتحدثت فيه بإيجاز عن الأخفش الأوسط ومنزلته العلمية ، وتأثره بالكوفيين وتأثرهم به.

وأما المبحث الأول : فمبحث النكرة والمعرفة ، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : تفسير ضمير الشأن بمفرد.

المسألة الثانية : تعريف العدد المركب.

والمبحث الثانى : الابتداء ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد.

المسألة الثانية : حذف الخبر وجوبا.

المبحث الثالث : إِنَّ وأخواتها ، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : دخول لام الإبتداء على خبر (إِنَّ) الجامد.

المسألة الثانية : دخول (إن) المخففة من الثقيلة على الفعل الماضى غير الناسخ.

المبحث الرابع : ظن وأخواتها ، وفيه مسألة واحدة:
إلغاء (ظن) وأخواتها إذا تلاها المفعولان.

المبحث الخامس : الفاعل ، وفيه مسألة واحدة:
نيابة غير المفعول به مع وجوده

المبحث السادس :الاستثناء ، وفيه مسألة واحدة :
عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها.

المبحث السابع : الحال ، وفيه مسألتان :
المسألة الأولى : تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما متأخرين عن المخبر عنه.
المسألة الثانية : وقوع الفعل الماضى المجرد من (قد) حالا.

المبحث الثامن : التوكيد ، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى : توكيد النكرة توكيدا معنويا
المسألة الثانية: تثنية أجمع وجمعاء.

المبحث التاسع : عطف النسق ، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى : زيادة ثم

المسألة الثانية : العطف على الضمير المخفوض من غير إعـــادة الخافض.

المبحث العاشر : البدل ، وفيه مسألة واحدة
إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل وليس فيه معنى الإحاطة

المبحث الحادى عشر : الترخيم ، وفيه مسألة واحدة
ترخيم الاسم الثلاثى.

المبحث الثانى عشر : ما لا ينصرف ، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى : (أخر) الممنوع من الصرف إذا سمى به.
المسألة الثانية: منع صرف المنصرف.

المبحث الثالث عشر : كنايات العدد ، وفيه مسألة واحدة:
تمييز (كذا).

المبحث الرابع عشر : جمع التكسير ، وفيه مسألة واحدة:
جمع (فرزدق) و (خورنق).
وقد رتبت المسائل حسب ترتيب ألفية ابن مالك .
الخاتمة : وسجلت فيها نتائج البحث ، وأخيرا الفهارس.

وبعد:

فهذا عملى فى هذا البحث ، أقدمه للمكتبة العربية ، وقد بذلت فيه قصارى جهدى ، ومع ذلك فلا أزعم الكمال ، فالكمال لله وحده ، فإن كنت قد وفقت فيه فلله الفضل والمنة ومنه التوفيق والسداد ، وإن كنت قد أخطأت فى شئ فإنى أعتذر عنه بأننى أفرغت الوسع وبذلت غاية الجهد ، والعصمة لله وحده.

والله أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه الكريم.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الدكتورة

هنية فتحى أحمد محمد المروى

مدرس بقسم اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بالزقازيق والقرين.

التمهيد

الأخفش الأوسط حياته ومنزلته العلمية[1].

أبو الحسن سعيد بن مسعدة البصرى ، أصله من بلخ ، كان مولى لبنى مجاشع بن دارم من تميم ، أقام فى البصرة ، وكانت تزخر فى تلك الحقبة بالعلماء والأعلام من النحويين و اللغويين ، فجلس بين أيديهم ينهل من علومهم ، وكان من أبرزهم سيبويه ، وهو أعلم من أخذ عنهم.

وكان الأخفش الأوسط من أئمة العربية ، أخذ النحو عن سيبويه ، وكان أكبر منه ، وكان يقول : ما وضع سيبويه فى كتابه شيئا إلا وعرضه على ، وكان يرى أنه أعلم به منى ، وأنا اليوم اعلم به منه ، وحكى أبو العباس ثعلب عن آل سعيد بن سلم ، قالوا: دخل الفراء على سعيد المذكور ، فقال لنا : قد جاءكم سيد أهل اللغة وسيد أهل العربية ، فقال الفراء : أما ما دام الأخفش يعيش فلا"[2].

وقد لقى ألأخفش من لقيه سيبويه من العلماء ؛ لأنه كان أسن منه ، وقد أصبح الأخفش الطريق إلى كتاب سيبويه بعد وفاته.

وكان قد خالفه فى كثير من آرائه فى حياته ، ولكنه بعد رحيل سيبويه إلى الأهواز إثر المناظرة التى جرت بينه وبين الكسائى توجه

---

[1] - ينظر فى ترجمة الأخفش : أخبار النحويين البصريين (٣٩) نشره وهذبه فرنيش كرنكو ـ المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ طبعة ١٩٣٦م ، وطبقات النحويين للزبيدى (٧٢) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة السعادة ـ طبعة ١٣٧٣هـ ، والفهرست لابن النديم (٨٣) المطبعة الرحمانية ١٣٤٨هـ.

[2] - وفيات الأعيان لابن خلكان ص

الأخفش إلى بغداد وانتصر لشيخه، فسأل الكسائى عن مائة مسألة نحوية ، فأجابه الكسائى إجابات خطأه فيها الأخفش ، فاعترف له الكسائى بعدها بالفضل ، وأحب أن يتأدب على يديه ، وقرأ على الأخفش كتاب سيبويه سرا ، فأعطاه الكسائى سبعين دينارا.

هذا ويعد الأخفش واحدا من أعلام المدرسة البصرية ، وأكبر أئمتها بعد سيبويه ، وكان ينبغى على الأخفش أن يلتزم كغيره من نحاة البصرة بخط قومه التزاما دقيقا، ولا يخرج منه ، غير أنه ذهب إلى بغداد لينتقم من الكسائى الكوفى لهزيمة أستاذه سيبويه إمام البصريين فى المناظرة الشهيرة ، إلا أنه بدلا من أن ينتقم لأستاذه أصبح صديقا للكسائى رأس الكوفيين وللفراء إمامها ، ولغيرهما من أقطابهم ، واستحال تحرشه بهم محبة لهم وتعلقا بهم ، وتقربا منهم.

ثم إن الكوفيين أنفسهم أحبوا ذلك وقربوا الأخفش وصادقوه وقدروه ، ومن هنا أخذ يتسرب إلى نفس الأخفش الميل إلى آرائهم ، وكذلك كانوا يقفون معه فى آرائه ، وكثر خروجه على البصريين ، واختلافه معهم ، ومال إلى التساهل فى آرائه كالكوفيين ، واستمر على هذ إلى أن عاد إلى موطنه فى البصرة.

وفى كتب النحو فيض من المسائل التى وافق فيها الكسائى والفراء بخاصة والكوفيون بعامة ، والتى خالف فيها سيبويه وجمهور البصريين.

فمن هذه المسائل :

ـــــ متابعته للكوفيين فى جواز تفسير ضمير الشأن بمفرد نحو : " ظننته قائما زيد" ، خلافا لجمهور النحويين حيث منعوا هذا التركيب وما شاكله[١].

ـــــ متابعته للكوفيين فى جواز تعريف العدد المركب فيرى الأخفش والكوفيون جواز تعريف الاسمين نحو : (عندى الأحد العشر درهمـــا) ، خلافا لأكثر البصريين[٢].

ـــــ متابعته للكوفيين فى جواز الابتداء بالوصف من غير اعتمـــاد على نفى أو استفهام ، مثل قائم الزيدان[٣].

ـــــ موافقته للفراء فى جواز دخول لام الابتـــداء علـــى خبـــر (إن) الجامد ، خلافا لسيبويه الذى منع ذلك[٤].

ـــــ وافق الأخفش الكوفيين فى جواز مجئ الفعل الماضـــى غيـــر الناسخ بعد (إن) المخففة من الثقيلة ، والبصريون يمنعون ذلك[٥].

ـــــ متابعته للكوفيين فى جواز إلغاء العامل مع تقدمه على المعمول سواء أكان هذا العامل فعلا أم حرفا ، فيجوز : (ظننت زيد قائم) قياســـا على قول الشاعر :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخـــــــال لدينا منك تنويل

وعلى قول الآخر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

---

[١] - ينظر : ص ١١ من البحث .
[٢] - ينظر : ص ١٤ من البحث.
[٣] - ينظر : ص ١٨ من البحث.
[٤] - ينظر: ص ٢٥ من البحث.
[٥] - ينظر: ص ٢٧ من البحث.

وذلك خلافا لسيبويه الذى ذهب إلى أن (ظن) وأخواتها إذا تقدمت لا يجوز فيها إلا الإعمال ، ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة[١].

ـــــ موافقته للكوفيين فى جواز نيابة غير المفعول به مع وجـــوده مع اختيار نيابة المفعول به وعدم وجوبها ، خلافا للبصريين حيث منعوا نيابة غير المفعول به مع وجوده[٢].

ـــــ ذهب الكسائى إلى جواز إعمال ما قبل (إلا) فيما بعدها مطلقا ، مع تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ، فى الشعر وفى غيره ، ووافقه الأخفش فى الظروف والجار والمجرور والحال[٣].

ـــــ ذهب الكسائى والفراء والأخفش إلى جواز تقديم الحـــال علـــى عامله الظرف والمجرور[٤].

ـــــ ذهب الكوفيون (غير الفراء) والأخفش إلى أن الفعل الماضـــى المثبت المجرد من (قد) يجوز وقوعه حالا ، نحو : (جاء زيـــد ضـــحك) من غير تقدير (قد) ، خلافا للبصريين والفراء من الكوفيين[٥].

ـــــ ذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش إلى جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا إذا كانت النكرة محدودة أى معلومة المقدار كـــ (يوم) و (شهر) و (حول).... إلخ ، خلافا للبصريين[٦].

ـــــ ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز تثنية (أجمع) (وجمعـــاء) ، خلافا للبصريين[٧].

---

[١] - ينظر: ص ٣١ وص من البحث.
[٢] - ينظر: ص ٣٦ من البحث.
[٣] - ينظر: ص ٤١ من البحث.
[٤] - ينظر: ص ٤٥ من البحث.
[٥] - ينظر: ص ٤٨ من البحث.
[٦] - ينظر: ص ٥٣ من البحث.
[٧] - ينظر: ص ٥٦ من البحث.

ـــــ ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن (ثم) تقــع زائــدة ، فيتخلــف عنها معنى التشريك ، فلا تكون عاطفة ألبته ، مستدلين على ذلك بقــول الشاعر :

أرانى إذا ما بت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا.

خلافا للجمهور إذ لم يسمع زيادتها فى لسان العرب[١].

ـــــ ذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش إلــى جــواز العطــف علــى الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض نحو : (مررت بــك وزيــد) خلافا لجمهور البصريين[٢].

ـــــ ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إبدال الظاهر من المضــمر بدل كل وإن لم يفد معنى الإحاطة محتجين بقول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفونى حميدا قد تذريت السناما

خلافا لجمهور البصريين[٣].

ـــــ ذهب الفراء والأخفش إلى جواز ترخيم الثلاثى محرك الوسط ، كــ (حكم) ، و(حسن)، خلافا لجمهور النحويين الذين ذهبوا إلى أنــه لا يجوز ترخيم الثلاثى مطلقا ساكنا كان أو متحركا[٤].

---

[١] - ينظر: ص ٥٩ من البحث.
[٢] - ينظر: ص ٦٢ من البحث.
[٣] - ينظر: ص ٦٨ من البحث.
[٤] - ينظر: ص ٧٢ من البحث.

ـــــ ذهب سيبويه والجمهور إلى أن (أُخر) الممنوع من الصرف إذا سمى به يبقى على منع الصرف اعتبارا للعدل الأصلى مع العلمية ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى انه يصرف إذا سمى به[١].

ـــــ ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع صرف المنصرف مطلقا حتى فى الشعر ، وذهب أكثر الكوفيين والأخفش إلى جواز منع صرف المنصرف فى الشعر ومنعوه فى الاختيار[٢].

ـــــ وافق الأخفش الكوفيين فى أن (كذا) تفسر بما يفسر به العدد الذى هى كناية عنه ، وذهب البصريون إلى أن تمييز (كذا) يكون مفردا سواء كانت مفردة أم معطوفة ، وأريد بها عدد قليل أو كثير[٣].

ـــــ ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الحرف الثالث من (فرزدق) و (خورنق) عند جمعه جمع تكسير ، فيقولون (فرادق)، و (خوانق) [٤].

بعد هذه الأمثلة الكثيرة يمكن القول بأن الأخفش قد التقى فى مسائل كثيرة مع الكوفيين من خلال التأثير المتبادل بينهم وبينه ، ولعل سبب متابعة الأخفش للكوفيين مما يشاهد كثيرا فى كتب النحو ، هو اتصاله بالكوفيين فى بغداد بعد رحيله إليها من البصرة واختلاطه بهم ، فتساهل فى القياس تبعا لهم.

هذا هو الأخفش وهذا تأثره بالكوفيين وتأثيره فيهم من خلال ما أوردته من مسائل وافق فيها الأخفش الكوفيين ووافقوه ، والحق أننا لم

---

[١] - ينظر: ص ٧٦ من البحث.
[٢] - ينظر: ص ٧٨ من البحث.
[٣] - ينظر: ص ٨٢ من البحث.
[٤] - ينظر: ص ٨٦ من البحث.

نستطع أن نفرق بين المسائل التى تابع فيهـا الأخفـش الكـوفيين أو المسائل التى تابعوه فيها إلا من خلال تصريح النحويين ، وقـد أوردت من خلال دراسة المسائل ما نص عليه النحويون القدامى فوجدتهم فـى مسائل يصرحون بموافقة الكوفيين للأخفش ، وقد حاولت أن أجـد لـه نصا فى كتابه (معانى القرآن) يؤيد أو يعارض ما نقله عنه النحويـون وصرحوا به ونصوا عليه .

وفاته:

قيل : إنه توفى سنة إحدى عشرة ومائتين[1]، وقيل سـنة خمـس عشرة ومائتين [2]، وهذا هو المشور.

والله ولى التوفيق .

[1] - ينظر: الفهرست لابن النديم ص ٥٢.
[2] - ينظر: طبقات النحويين ص ٧٤، وإنباه الرواة ٤١/٢.

المبحث الأول

النكرة والمعرفة

وفيه مسألتان

المسألة الأولى : تفسير ضمير الشأن بمفرد.

المسألة الثانية : تعريف العدد المركب.

المسألة الأولى
تفسير ضمير الشأن بمفرد[1]

هو ضمير غائب يأتى صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ، ولا خلاف فى أنه يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل[2] .

ويفسر ضمير الشأن بجملة خبرية مصرحا بجزأيها ، نحو قوله تعالى : " هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ "[3]، وقوله عز وجل " أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ

---

[1] - ضمير الشأن تسمية البصريين ، وضمير المجهول تسمية الكوفيين ، وسماه الفراء عمادا . ينظر: معانى القرآن للفراء ٢٨٧/٢ ، والأصول فى النحو لابن السراج ١٨٣/١ مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٩٩٩م ، وشرح ابن يعيش ٦٥/٣ المكتبة التوفيقية ـ تحقيق د/ أحمد السيد أحمد ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤١١/١ ـ تحقيق فواز الشعار الطبعة الأولى ١٩٩٨م دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/١ـ تحقيق محمد عبدالقادر عطا الطبعة الأولى ٢٠٠١م . دار الكتب العلمية ، وشرح الرضى على الكافية ٢١٤/٣ ـ تحقيق أ.د/ عبدالعال سالم مكرم الطبعةالأولى ٢٠٠٠م عالم الكتب ، وارتشاف الضرب ٩٤٧/٢ د/ رجب عثمان الطبعة الأولى ١٩٩٨م مكتبة الخانجى بالقاهرة ، والتذييل والتكميل ٢٧١/٢ د/ حسن هنداوى الطبعة الأولى ١٩٩٧م . دار القلم دمشق ، والمساعد ١١٤/١ـ تحقيق د/محمد كامل بركات طبعة ١٩٨٠م دار الفكر دمشق ، وشفاء العليل للسلسيلى ٢٠٣/١ ـ تحقيق د/ الشريف عبدالله على الحسينى الطبعة الأولى ١٩٨٦م المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٥٧/١ الطبعة الأولى ٢٠٠٧م دار السلام .القاهرة ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ ـ تحقيق أ.د/ عبدالعال سالم مكرم طبعة ٢٠٠١م عالم الكتب .

[2] - ينظر: التذييل والتكميل ٢٧١/٢ ، وارتشاف الضرب ٩٤٧/٢ ، وتمهيد القواعد ٥٥٧/١ ، والهمع ٢٣٢/١.

[3] - الإخلاص (١).

قُلُوبٌ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ "[1].

ويجئ هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو : (إن وأخواتها) و (ظن وأخواتها) و (كان وأخواتها) ، وتعمل فيه هذه العوامل ، نحو قولهم " ظننته زيد قائم" ، و "حسبته قام أخوك" [2].

وقد ذهب الكوفيون[3] والأخفش[4] إلى جواز تفسير ضمير الشأن بمفرد ، فيجوز : (ظننته قائما زيد) ، على أن يكون الهاء ضمير الشأن ، و(قائما) مفعول ثان لـــ (ظننت) و(زيد) فاعل بـــ (قائما) .

قال أبو حيان : " فأما تجويز الكوفيين وأبى الحسن : ظننته قائما زيد ..... فإنه آل إلى الإخبار عن ضمير الشأن بالمفرد) [5]

وقد نسب هذا الرأى إلى الفراء[6].

وقد منع الجمهور هذا التركيب وما شاكله ؛ لأن (قائما زيد) ليس بجملة ، فعندهم لا يجوز تفسير ضمير الشأن إلا بجملة ؛ لأن هذه الجملة

---

[1] - الحج (٤٦).
[2] - شرح ابن يعيش (٦٥/٣).
[3] - ينظر: نسبة هذا الرأى إلى الكوفيين فى : الأصول فى النحو ١٨٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/١ ، وارتشاف الضرب ٩٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب ٤٩٠/٢ تحقيق محمد محى الدين ، والمساعد ١١٥/١ ، وشفاء العليل ٢٠٣/١ ، وتمهيد القواعد ٥٥٨/١، وهمع الهوامع ٢٣٣/١.
[4] - ينظر رأى الأخفش فى : التذييل والتكميل ٢٧٤/١ ، وارتشاف الضرب ٩٤٨/٢ ، والمساعد ١١٥/١.
[5] - التذييل والتكميل ٢٧٤/٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٩٤٨/٢ ، والمساعد ١١٥/١.
[6] - ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢١٣/٣.

مؤكدة له، ومدلول به على فخامة مضمونها[1]، واختصارها مناف لذلك ، فلا يفسر بمفرد.

وبهذا قال ابن السراج ، وابن يعيش"[2] ، وابن مالك [3] ، وأبو حيان[4] ، وابن عقيل[5] ، وناظر الجيش[6] ، وغيرهم.

قال ابن السراج (ت : ٣١٦هـ) :

" والكوفيون يجيزون إذا ولى هذه الهاء فعل دائم النصب ، فيقولون : "ظننته قائما زيد" ، ولا أعرف لذلك وجها فى القياس ولا السماع من العرب" [7].

وخرجوا هذا التركيب على أن (زيد) مبتدأ و (ظننته قائما) جملة خبر عن المبتدأ ، والهاء مفعولة بـ (ظننت) عائدة على (زيد)[8].

الرأى الراجح

والرأى ما ذهب إليه جمهور النحويين ، ولا أدرى كيف وافق الأخفش الكوفيين فى هذه المسألة ولم يسمع لها شاهد واحد عن العرب كما قال ابن السراج ؟ فهو تركيب لا يجوز التمثيل به لا قياسا ولا سماعا ، إلا إذا جعل

---

[1] - ينظر: كتاب الكليات لأبى البقاء الكفومى (٨٩٩/١) مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م تحقيق / عدنان درويش ، ومحمد المصرى.

[2] - ينظر: شرح ابن يعيش ٦٥/٣.

[3] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/١ ، وينظر : المساعد ١١٥/١ ، وشفاء العليل ٢٠٣/١ ، وتمهيد القواعد ٥٥٨/١..

[4] - ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٧٥ ، وارتشاف الضرب ٩٤٨/٢.

[5] - ينظر: المساعد ١١٥/١.

[6] - ينظر: تمهيد القواعد ٥٥٨/١.

[7] - الأصول فى النحو ١٨٣/١.

[8] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/١ ، والتذييل والتكميل ٢٧٥/١ ، وارتشاف الضرب ٩٤٨/٢ ، والمساعد ١١٥/١ ، وتمهيد القواعد ٥٥٨/١.

(زيد) مبتدأ ، وجملة (ظننته قائما) خبرا عنه ، والهاء ليست ضمير الشأن ، بل هى مفعولة بـــ (ظننت) عائدة على (زيد) ، وهذا الذى يسبق إلى الفهم.

والله أعلم

المسألة الثانية
تعريف العدد المركب

إذا قصد تعريف العدد ، فإن كان مفردا ، أى غير مضاف ولا مركب ، فإن تعريفه بإدخال الألف واللام نحو : الواحد ، الاثنان ، الثلاثة ، العشرون ، الثلاثون ، المائة والألف.

وأما المضاف فتعريفه بإدخال (أل) على الآخر منه نحو : (ثلاثة الدراهم) ، و (مائة الدراهم) ، و (ثلاث المائة) ، و (أربعة الآلاف)[1].

ومن النحويين من جوز دخولها على المضاف ، وعلى المضاف والمضاف إليه معا.

وأما العدد المركب وهو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) فقد ذهب الكوفيون[2] ، ووافقهم أبو الحسن الأخفش[1] إلى تعريف الاسمين ، فيقولون : (عندى الأحد العشر درهما).

---

[1] - ينظر: شرح ابن يعيش ٥٠/٦ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٣٢/٢ ، والمقرب لابن عصفور ٣٨٨ تحقيق عادل أحمد عبدالموجود الطبعة الأولى ١٩٩٨م دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/٢ ، وشرح الرضى ٢٦٤/٤ ، وارتشاف الضرب ٧٦٢/٢ ، والتذييل ٢٦٠/٤ ، والمساعد ٩٠/٢ ، وشفاء العليل ٥٧٢/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٤٤٧/٥ ، ٢٤٤٨ ، وشرح الأشمونى ١٧٤/١ ، وحاشية الصبان ١٨٦/١ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى وشركاه ، وهمع الهوامع ٣١٤/٥.

[2] - ينظر مذهب الكوفيين فى الإنصاف ٣١٢/١ للأنبارى ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محى الدين عبدالحميد . دار إحياء التراث العربى ، وشرح ابن بعيش ٥١/٦، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٣٢/٢، ١٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وشرح الرضى ٢٦٤/٤، وارتشاف الضرب ٧٦٣/٢، والتذييل ٢٦٦/٤ ، والمساعد ٩١/٢، وشفاء العليل ٥٧٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٤٤٩/٥ ، وشرح الأشمونى

قال الفراء (ت: ٢٠٧هـ) : "فإذا أدخلت فى أحد عشر الألف واللام أدخلتهما فى أولهما فقلت: ما فعلت الخمسة عشر ، ويجوز : ما فعلت الخمسة العشر ، فأدخلت عليهما الألف اللام مرتين لتوهمهم انفصال ذا من ذا فى حال..... " [٢].

وقال ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ):

"... الثانى: وهو مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين تعريف الاسمين الأولين نحو : (عندى الأحد العشر درهما) ؛ لأنهما فى الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك وجب بناؤهما ، ولو صرحت بالعطف لم يكن بد من تعريفهما فكذلك إذا كان مضمنا معنى العطف"[٣].

وقد حكى الأخفش أن بعض العرب يقول : (الخمسة العشر درهما)[٤].

وقد جوزه الرضى بضعف[٥].

وذهب أكثر البصريين[٦] إلى أن (أل) تدخل على الاسم الأول منهما ، فيقولون : (عندى الأحد عشر درهما) ، و(الثلاثة عشر غلاما) ، ويبقى

١٧٥/١ تحقيق حسن حمد الطبعة الأولى ١٩٩٨م ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت . لبنان ، وهمع الهوامع ٣١٤/٥.

[١] ـ ينظر مذهب الأخفش : شرح ابن يعيش ٥١/٦ ، وشرح الرضى ٢٦٤/٤، وارتشاف الضرب ٧٦٣/٢ ، والتذييل ٢٦٦/٤ ، والمساعد ٩١/٢، وشفاء العليل ٥٧٣/٢ ، وشرح الأشمونى ١٧٥/١.

[٢] ـ معانى القرآن للفراء ٣٣/٢.

[٣] ـ شرح ابن يعيش ٥١/٦ .

[٤] ـ ينظر: ارتشاف الضرب ٧٦٤/٢ ، والتذييل ٢٦٦/٤، وشفاء العليل ٥٧٣/٢ .

[٥] ـ ينظر: شرح الرضى على الكافية (٢٦٤/٤) .

[٦] ـ ينظر مذهب البصريين فى : الإنصاف ٣١٢ ، وشرح ابن يعيش ٥١/٦، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٣٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٢ ، وارتشاف الضرب ٧٦٣/٢ ، والتذييل ٢٦٦/٤، والمساعد ٩١/٢ ، والهمع ٣١٤/٥.

المركب على حاله مبنيا ؛ لأنهما قد جعلا بالتركيب كالشئ الواحد ، فكان تعريفهما بإدخال اللام فى أولهما[1].

قال المبرد (ت / ٢٨٦هـ) :

" وأما قولهم : (الخمسة العشر) فيستحيل من غير هذا الوجه ؛ لأن (خمسة عشر) بمنزلة (حضر موت) ، و (بعلبك) و (قالى قلا) ، و (أيدى سبا) وما أشبه ذلك من الاسمين الذين يجعلان اسما واحدا ، فإذا كان شئ من ذلك نكرة فإن تعريفه أن تجعل الألف واللام فى أوله ؛ لأن الثانى قد صار فى درج الكلام الأول ، فهذا أقبح وأشنع"[2].

وقد وجه البصريون حكاية الأخفش : (الخمسة العشر درهما) بزيادة حرف التعريف فى الاسم الآخر (العجز) [3].

وذهب بعض الكتاب [4] إلى أن (أل) تدخل على الأسماء الثلاثة ، يعنى دخولها على جزأى المركب وعلى التمييز.

وسوغ الفراء القياس على ذلك قال : " وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضا فى الدرهم الذى يخرج مفسرا ، فتقول : ما فعلت الخمسة العشر الدرهم"[5].

وحكى الأخفش : (الخمسة العشر درهما) [1].

---

[1] - ينظر: شرح ابن يعيش ٥١/٦ .

[2] - المقتضب ٤٦٤/١، ٤٦٥ تحقيق حسن حمد الطبعة الأولى ١٩٩٩م دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

[3] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٢ .

[4] - ينظر هذا المذهب فى : شرح ابن يعيش ٥١/٦ ، وشرح التسهيل ٣٢١/٢، وشرح الرضى ٢٦٤/٤، وارتشاف الضرب ٧٦٤/٢، وشرح الأشمونى ١٧٦/١.

[5] - معانى القرآن للفراء ٣٣/٢، وينظر معه : إعراب القرآن للنحاس ٣١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٦/٣، وشفاء العليل ٧٥٣/٢ .

وهذا المذهب بعيد عن القياس عنـــد أبـــى البركـــات الأنبـــارى[٢] (ت/ ٥٧٧هـــ) ، فاسد عند ابن يعيش[٣] ، قبيح ضعيف عنـــد ابـــن مالـــك (/ت ٦٧٢هـــ) [٤] والرضى (ت/ ٦٨٦هـــ) [٥].

ووجهوا ما جاء منه بزيادة حرف التعريف مرتين ، ولا يستعمل فيه إلا ما سمع فيجاء به منبها على ضعفه وقبحه.

الرأى الراجح:

هو ما ذهب إليه أكثر البصريين إلا الأخفش ؛ لأن الألف واللام لا تدخل إلا على الاسم الأول من المركب ، فلم يحك إلا ذلك عن العرب فى شـــعرهم ونثرهم.

أما حكاية الكوفيين والأخفش فلا حجة لهم فيه ، لقلته فـــى الاســـتعمال وبعده عن القياس.

---

[١] - ينظر: التكملة للفارسى ٢٦٢ ، وارتشاف الضرب ٧٦٤/٢، والتذييل ٢٦٦/٤ ، وشفاء العليل ٥٧٣/٢ .

[٢] - ينظر: الإنصاف ١/ ٣١٦، ٣٢٢. .

[٣] - ينظر: شرح ابن يعيش ٦/ ٥١ .

[٤] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٢ .

[٥] - ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/ ٢٦٤ .

المبحث الثانى

الابتداء

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد.

المسألة الثانية : حذف الخبر وجوبا.

المسألة الأولى
وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد

قد يقع المبتدأ وصفا (اسم فاعل ـــ اسم مفعول ـــ أمثلة المبالغة ـــ صفة مشبهة ـــ اسم تفضيل) بشرط أن يعتمد على نفى أو استفهام ، وأن يرفع أسما ظاهرا أو ضميرا بارزا ، وإعمال الوصف بهذا الشرط وهو الاعتماد راجع إلى اعتماد إعمال اسم الفاعل[1].

وقد ذهب الكوفيون والأخفش[2] إلى جواز الابتداء بالوصف من غير اعتماد على نفى أو استفهام، أو غيرهما مستدلين على صحة استعماله بقول الشاعر

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرت[3]

قال الرضى(ت / ٦٨٦هـ):

"والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفى نحو : (قائم الزيدان)"[1].

---

[1] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٨٢/٣.

[2] - ينظر مذهب الكوفيين والأخفش فى : المقتصد ٥١٢/١ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان طبعة ١٩٨٢م منشورات وزراة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية ـ وشرح التسهيل ٢٦٤/١، ٢٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٩/١ ، وارتشاف الضرب ١٠٨٢/٣، ١٠٨٣ ، والمساعد ٢٠٨/١ ، وشفاء العليل ٢٧٣/١، وتمهيد القواعد ٨٦٥/٢ ، وشرح الأشمونى ١٨١/١، والتصريح ١٥٧/١، ١٥٨ ـ طبعة دار الفكر القاهرة ، والدرر اللوامع ١٩٥/١.

[3] - البيت من الطويل لرجل من الطائيين فى تلخيص الشواهد ١٨٢، والتصريح ١٥٧/١، وبلا نسبة فى : شرح التسهيل ٢٦٤/١ ، وأوضح المسالك ١٩١/١ ، وتمهيد القواعد ٨٦٤/٢ ، وهمع الهوامع ٧/٢ ، والدرر ١٩٥/١ ، أحمد السيد سيد أحمد على المكتبة التوفيقية .

وقال ابن هشام (ت / ٧٦١هـ):

"وأجازه الأخفش والكوفيون بدونهما ، واستدل لهم بقوله :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرت" [٢]

وصحح ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش حيث قال : " وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا ، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرت" [٣]

وذهب سيبويه والجمهور إلى شرط اعتماد الوصف على نفى أو استفهام حتى يقع مبتدأ ، قال سيبويه : " وزعم الخليل ـــ رحمه الله تعالى ـــ أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مبنيا مقدما على المبتدأ ــ كما تؤخر وتقدم فتقول : (ضرب زيدا عمرو) ، و(عمرو) على (ضرب) مرتفع ، وكان الحد ان يكون مقدما ويكون (زيد) مؤخرا ، وكذلك هذا ، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما ، وهذا عربى جيد ..... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقوم زيد ، وقام زيد ، قبح ، لأنه اسم وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ....."[٤].

يريد سيبويه من قوله : (قائم زيد) قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) مبتدأ و (زيد) خبره ، أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرا مقدما والنية فيه التأخير كما تقول : (ضرب زيدا عمرو) والنية تأخير (زيد) الذى هو

---

[١] - شرح الرضى ٢١٩/١، ٢٢٠.

[٢] - تلخيص الشواهد ١٨٢ د/ عباس مصطفى الصالحى - دار الكتاب العربى الطبعة الأولى ١٩٨٦ .

[٣] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٤/١ ، وينظر :المساعد ٢٠٨/١، وشفاء العليل ٢٧٣/١ ، وتمهيد القواعد ٨٦٤/٢ .

[٤] - الكتاب ١٢٧/٢ تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الأولى - دار الجيل بيروت ، وينظر: شرح التسهيل ٢٦٤/١.

مفعول ، وتقديم (عمرو) الذى هو فاعل. [1] فهو قبيح عند سيبويه وإن كان لا يمنعه.

وجوزه أيضا مع قبحه ابن السراج ، قال: " .... فأما إذا قلت : قائم زيد ، فأردت أن ترفع (زيدا) بـــ (قائم) ، وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهـــو قبيح ، وهو جائز عندى على قبحه"[2].

وإلى هذا ذهب ابن الناظم [3] (ت / ٦٨٦هـــ) ، وابـــن عقيـــل[4] (ت / ٧٦٩هـــــ) ، والأشـــمونى[5] (ت / ٩٠٠هـــــ) ، والشـــيخ خالـــد [6] (ت / ٩٠٥هـــ) ، وغيرهم.

وخرجوا ما استدل به الكوفيون والأخفش على التقديم والتأخير ، علـــى أن (خبير) خبر مقدم ، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر ، ولا يحتاج إلى المطابقـــة فى الجمع ؛ لأن (خبيراً) فعيل ، ويصح أن يخبر به عـــن المفـــرد والمثنـــى والجمع ؛ لأنه مصدر ، فأعطى حكم ما كان على زنته ، فهو على حد قولـــه تعالى : (..... وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ) [7].

الرأى الراجح

والراجح فى هذه المسألة أن الوصف المذكور يشترط فى الابتـــداء بـــه اعتماده على نفى أو استفهام كما ذهب سيبويه والجمهور ، ويجـــوز علـــى قبح وقلة الابتداء به من غير اعتماده على نفى أو استفهام لقلة ما ورد من

---

[1] - ينظر: كتاب سيبويه ١٢٧/٢. [الهامش]
[2] - الأصول فى النحو ٦٠/١.
[3] - ينظر: شرح ابن الناظم ٧٥ ـ تحقيق محمد باسل عيون السود ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٠م دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
[4] - ينظر: المساعد ٢٠٨/١ .
[5] - ينظر: شرح الأشمونى ١٨١/١.
[6] - ينظر: التصريح ١٥٧/١.
[7] - التحريم (٤) ، وينظر: تمهيد القواعد ٨٦٤/٢، والتصريح ١٥٧/١.

ذلك ، وما ورد منه مما استدل به الكوفيون والأخفش قد خرجه البصريون والجمهور على وجه مستقيم مقبول.

المسألة الثانية
حذف الخبر وجوبا

من مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هى للمعية والمصاحبة نصاً ، أى : ظهوراً ، وهى التى يكون ما بعدها وما قبلها متلازمين غير مفترقين، فيستفاد منها المعية بدون ذكر الخبر نحو : (كل رجل وضيعته) فالخبر هنا محذوف وجوباً ، تقديره : متلازمان ، أو مقترنان ، أو مصطحبان[1].

وقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن قولهم : (كل رجل وضيعته) لا يحتاج إلى تقدير خبر ؛ إذ هو كلام تام لا يحتاج إلى زيادة ، ومعناه : كل رجل مع ضيعته ، فالخبر لم يحذف ، وإنما أغنت الواو عنه كإغناء المرفوع بالوصف عنه[2].

قال الرضى (ت / ٦٨٦هـ) :

---

[1] - ينظر: المقتصد ٢٤٩/١، واللباب فى علل البناء والإعراب ١٤٦/١ تحقيق غازى مختار طليمان طبعة ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م ـ دار الفكر دمشق ـ سورية ، وشرح ابن يعيش ١٨٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/١ ، وشرح ابن الناظم // ، والمساعد ٢١٠/١ ، وشفاء العليل ٢٧٦/١ ، وتمهيد القواعد ٨٧٥/٢ ، وشرح الأشمونى ٢٠٧/١ ، والتصريح ١٨٠/١ ، وهمع الهوامع ٤٣/٢.

[2] - ينظر: تمهيد القواعد ٨٧٥/٢ ، وهمع الهوامع ٤٤/٢.

"قال الكوفيون : (وضيعته) خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى (مع) ، فكأنك قلت : (كل رجل مع ضيعته) ، فإذا صرحت بـ (مع) لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التى بمعناه"[1].

وقال ابن هشام (ت / ٧٦١هـ):

"قال الكوفيون والأخفش إن نحو : (كل رجل وضيعته) مستغن عن تقدير الخبر ؛ لأن معناه : (مع ضيعته) [2].

وقد اختار ابن خروف (ت /٦٠٩هـ) قول الكوفيين والأخفش حيث قال : " لا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه ، وإن قدر (مقرونان) فلبيان المعنى"[3].

وقد رد قول ابن خروف ابن مالك حيث قال : "يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك فى كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك ، فالقول ما قاله غيره ، إن الخبر محذوف" [4].

وذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن الخبر محذوف وجوبا ، وتقديره مقرونان أو مقترنان.

قال سيبويه :

---

[1] - شرح الرضى على الكافية ٢٧٨/١.

[2] - أوضح المسالك ٢٦٦/١ ومعه كتاب : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محى الدين ـ طبعة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م مطبعة جامعة الأزهر. وينظر: ارتشاف الضرب ١٠٩٠/٣ ، وشرح الأشمونى ٢٠٩/١ ، والتصريح ١٨٠/١ ، والهمع ٤٤/٢.

[3] - ينظر قول ابن خروف فى : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/١ ، وتمهيد القواعد ٨٧٥/٢ ، وهمع الهوامع ٤٤/١ .

[4] - شرح التسهيل ٢٦٨/١.

"..... ولو قلت : (أنت وشأنك) كنت كأنك قلت : أنت وشأنك مقرونان ، و(كل امرئ وضيعته مقرونان) ؛ لأن الواو فى معنى (مع) هنا ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ...." [1].

وإلى هذا ذهب جمهور النحويين كأبى على الفارسى (ت/ ٣٧٧هـ)[2]، وعبدالقاهر الجرجانى (ت / ٤٧١هـ) [3] ، وأبى البقاء العكبرى (ت / ٦١٦هـ) [4] ، وابن يعيش [5] ، وابن مالك [6] ، وابن فلاح اليمنى (ت / ٦٨٠هـ) [7]، وابن الناظم [8]، وتاج الدين (ت/٧٠٠هـ) [9]، وابن عقيل [10] ، والسلسيلى[11] ، والأشمونى [1] ، والشيخ خالد [2]، والسيوطى [3]، وغيرهم.

---

[1] - الكتاب ١/ ٣٠٠.
[2] - ينظر: المقتصد بشرح الإيضاح ١/ ٢٤٩.
[3] - ينظر: المقتصد ٢٤٩/١.
[4] - ينظر: اللباب ١٤٦/١.
[5] - ينظر: شرح ابن يعيش ١٨٩/١.
[6] - ينظر: شرح التسهيل ٢٦٨/١.
[7] - ينظر: المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى ٣٦٢/٢ تحقيق د/ عبدالرازق عبدالرحمن أسعد السعد ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م ، دار الشئون الثقافية العامة بغداد .
[8] - شرح ابن الناظم ٨٨.
[9] - ينظر: الإقليد شرح المفصل ٣٣٣/١ تحقيق د/ محمود أحمد على أبو كته الدراويش ، طبعة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٠م الإدارة العامة للثقافة والنشر . الرياض، وهو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندى توفى ٧٠٠هـ ، من مؤلفاته : المقاليد ، وشرح الكافية فى النحو ، والإقليد شرح المفصل فى صنعة الإعراب . [ينظر فى ترجمته : هدية العارفين ١٠٢/١ استانبول ، وكالة المعارف الجليلة ١٩٥١م ، ومعجم المؤلفين ٧٢/٢ تراجم مصنفى الكتب العربية لعمر رضا كحالة ، المشتبه فى الرجال أسمائهم وأنسابهم لأبى عبدالله محمد بن أحمد الذهبى ت ٨٤٨هـ ١٨١/١ تحقيق على محمد البجاوى . مطبعة الحلبى].
[10] - ينظر: المساعد ٢١٠/١.
[11] - ينظر: شفاء العليل ٢٧٦/١.

وقد ذهب ابن أبى الربيع (ت /٦٨٨هـ) إلى تقدير خبرين ، وجعل الكلام جملتين ، قال : "التقدير : كل رجل مع ضيعته وضيعته معه ، فحذف من الأول ما دل الثانى عليه ، ومن الثانى ما دل الأول عليه"[٤] .

فالكلام على هذا جملتان ، وهو خلاف الظاهر ولا دليل عليه .

الرأى الراجح

والرأى هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، وهو أن الخبر محذوف وجوبا ، فـ (كل رجل) : مبتدأ ، و (ضيعته) معطوفة عليه ، وخبرهما محذوف ، والتقدير : كل رجل وضيعته مقرونان ، ووجب حذف الخبر ؛ للدلالة على خصوصية الخبر ، لما فى الواو التى بمعنى (مع) من الدلالة على الاقتران ، ولوقوع المعطوف فى موضع الخبر ، ويضعف رأى الكوفيين والأخفش أن (مع) ظرف ، فيصح أن يكون خبرا ، وأما الواو فحرف فلا يصح وقوعه خبرا.

---

[١] - ينظر: شرح الأشمونى ٢٠٧/١.
[٢] - ينظر: التصريح ١٨٠/١.
[٣] - ينظر: همع الهوامع ٤٣/١.
[٤] - البسيط ٥٥٤/١.

المبحث الثالث
(إِنَّ وأخواتها)
ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : دخول لام الإبتداء على خبر (إِنَّ) الجامد.

المسألة الثانية : دخول (إِنْ) المخففة من الثقيلة على الفعل الماضى غير الناسخ.

المسألة الأولى
دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) الجامد

إذا وقع الفعل الماضى خبراً لـــ (إنَّ) فإن كان متصرفاً غير مقرون بـــــ (قد) فلا تدخل عليه لام الابتداء عند الجمهور[1]، فلا يجوز : (إن زيداً لقام) إلا عند الكسائى وهشام[2] على إضمار (قد).

وإن كان الماضى غير متصرف :

فقد ذهب الفراء[3] والأخفش[4] إلى جواز دخـــول لام الابتـــداء عليـــه ، فعندهما يجوز : (إن زيداً لنعم الرجل) ، و (لبئس الرجل).

ووجهه : أن الفعل الجامد كالاسم ، وقيل : إنه يفيد الإنشاء ، والإنشاء يستلزم الحضور ، فيحصل بذلك شبه المضارع[5].

---

[1] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٢٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/١، وشرح ابن الناظم ١٢٣ ، وارتشاف الضرب ١٢٦٣/٣، والجنى الدانى ١٣١، والمساعد ٣٢١/١ ، وشرح الأشمونى ٣١٠/١ ، والتصريح ٢٢٣/١ ، والهمع ١٧٤/٢.

[2] - ينظر رأى الكسائى وهشام فى :ارتشاف الضرب ١٣٦٤/٣ ، والمغنى ٣١٢/١ تحقيق أ.د/صلاح عبدالعزيز ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م دار السلام ، وشرح الأشمونى ٣١٠/١ ، والتصريح ٢٢٣/١.

[3] - ينظر: رأى الفراء فى : إصلاح الخلل فى الجمل ١٥٢ تحقيق د/ حمزة النشرتى ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٣م ، والمساعد ٣٢١/١ ، وتمهيد القواعد ١٣٥٧/٣ ، وشرح الأشمونى ٣١٠/١ ، والتصريح ٢٢٢/١، والهمع ١٧٤/٢.

[4] - ينظر رأى الأخف شفى : إعراب القرآن للنحاس ٣٢٥/٢ ، وإصلاح الخلل ١٥٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٦٤/٣ ، ومغنى اللبيب ٣١٢/١ ، والمساعد ٣٢١/١ ، وتمهيد القواعد ١٣٥٧/٣ ، وشرح الأشمونى ٣١٠/١ ، والتصريح ٢٢٢/١ ، والهمع ١٧٤/٢.

[5] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٠/١.

وقد نص على أن هذا مذهب الفراء والأخفش ابن السيد البطليوسى[١] (ت ٥٢١هـ) ، وابن عقيل[٢]، والأشمونى[٣] ، والشيخ خالد[٤]، والسيوطى[٥].

ونص أبو حيان على أن هذا المذهب للكوفيين والأخفش حيث جاء فى الارتشاف : " ومذهب الكوفيين وكثير من أصحابنا أنها تدخل ، وعن الأخفش جواز : (إن زيداً لنعم الرجل ، ولبئس الرجل)....." [٦].

ووافق الفراء والأخفش فيما ذهبا إليه ابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨] ، وولده[٩] ، والمالقى[١٠] ، والمرادى[١١] ، وابن عقيل [١٢] ، والأشمونى[١٣] ، والشيخ خالد[١٤]، والسيوطى[١٥].

وذهب سيبويه إلى منع دخول لام الابتداء على خبر (إن) إن كان ماضيا قال : " ..... وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : (إن عبدالله

---

[١] - ينظر: إصلاح الخلل ١٥٢.
[٢] - ينظر: المساعد ٣٢١/١.
[٣] - ينظر: شرح الأشمونى ٣١٠/١.
[٤] - ينظر: التصريح ٢٢٢/١.
[٥] - ينظر: الهمع ١٧٤/٢.
[٦] - ارتشاف الضرب ١٢٦٤/٣.
[٧] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٤٢٦/١.
[٨] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٠/١، وينظر: المساعد ٣٢١/١، وتمهيد القواعد ١٣٤٦/٣، والتصريح ٢٢٢/١.
[٩] - ينظر: شرح ابن الناظم ١٢٣.
[١٠] - ينظر: رصف المبانى ٢٣٤.
[١١] - ينظر: الجنى الدانى ١٣١.
[١٢] - ينظر: المساعد ٣٢١/١.
[١٣] - ينظر: شرح الأشمونى ٣١٠/١.
[١٤] - ينظر: التصريح ٢٢٢/١.
[١٥] - ينظر: الهمع ١٧٤/٢.

ليفعل) ، فيوافق قولك : (لفاعل) حتى كأنك قلت : (إن زيدا لفاعل) ، فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلحق (فعل) اللام ....."[1].

وقد أرجع أبو حيان ذلك إلى السماع ، فإن سمع قلنا به ، وإلا فلا ، وأنه ينبغى أن يتثبت فيه حتى يصح عن العرب[2].

الرأى الراجح:

أرى أنه يجوز دخول لام الابتداء على خبر (إن) الماضى إن كان جامدا كـ (نعم) و (بئس) و (عسى) كما قال الفراء والأخفش ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ، و (عسى) لا مضارع لها ، بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له ولغيره ، وقد وافقهما أكثر النحويين.

المسألة الثانية
دخول (إنْ) المخففة من الثقيلة على الفعل الماضى غير الناسخ

(إن) المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الفعل أهملت وجوبا ، وهذا الفعل الأكثر والغالب فيه أن يكون ناسخاً، وقد ورد فى التنزيل قال تعالى : "...وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً " [3] ، وقوله عز وجل : " وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ....."[4]

---

[1] - الكتاب ١٤/١ ، وينظر : إصلاح الخلل ١٥١، ١٥٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٦٤/٣.
[2] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٦٤/٣.
[3] - البقرة ١٤٣.
[4] - القلم ٥١.

، وقولـــه تعـــالى : "..... وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ "[1] ، وقولـــه تعالى :"... وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ "[2].

وقد ذهب الكوفيون[3] ووافقهم الأخفش[4] إلى جواز مجئ الفعل الماضى غير الناسخ بعد (إن) المخففة من الثقيلة ، قياساً على قول الشاعر :

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبـــة المتعمد[5]

وقياسا على قول بعض العرب : "إِنْ قَنَّعْتَ كاتبك لسوطا"[6].

---

[1] - الأعراف ١٠٢.

[2] - الشعراء ١٨٦.

[3] - ينظر مذهب الكوفيين فى : شرح جمل ابن يعيش ٥٧٨/٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٣٩/١ ، والمغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى ٢٢٥/٣، ورصف المبانى ١٠٩، والمساعد ٣٢٧/١ ، وشفاء العليل ٣٦٨/١، وشرح الأشمونى ٣١٩/١.

[4] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/١ ، وارتشاف الضرب ٩٣٤/٢ ، ١٢٧٤/٣ ، والجنى الدانى ٢٠٨ ، ومغنى اللبيب ٣٥/١ ، والمساعد ٣٢٧/١، وشفاء العليل ٣٦٨/١ ، وشرح الأشمونى ٣١٩/١ ، والتصريح ٢٣١/١ ، وهمع الهوامع ١٨٣/٢.

[5] - البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد فى التصريح ٣١١/١ ، وشرح شواهد المغنى ٧١/١، والدرر ٣٢٦/١ ، وبلا نسبة فى : الأزهية ٤٩ ، وإصلاح الخلل ٣٢٤ ، والإنصاف ٦٤١/٢، ، وشرح ابن يعيش ٥٧٨/٨ ، وشرح جمل الزجاجى ٤٣٩/١، وشرح ابن الناظم ١٢٩، ورصف المبانى ١٠٩، والجنى الدانى ٢٠٨، والمساعد ٣٢٧/١، وشفاء العليل ٣٦٨/١، وشرح الأشمونى ٣١٨/١ ، والهمع ١٨٣/٢.
وشاهده : إيلاء (إن) المخففة من الثقيلة الفعل غير الناسخ ، وهو شاذ عند البصريين ، جائز مقيس عند الكوفيين والأخفش.

[6] - ينظر هذا القول فى : شرح جمل الزجاجى ٤٣٩/١ ، ورصف المبانى ١٠٩، وارتشاف الضرب ١٢٧٣/٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١، وهمع الهوامع ١٨٣/٢.

وقد نص على أن هذا مذهب الكوفيين ابن يعيش[١] ، وابن عصفور[٢] ، وابن فلاح اليمنى[٣] ، والمالقى[٤] ، وابن عقيل[٥] ، والسلسيلى[٦] ، والأشمونى[٧]. *

وقد وافقهم الأخفش فيما ذهبوا إليه فجوز : (إن قام لأنا) ، و (إن قعد لزيد)، وصرح بذلك ابن مالك[٨] ، وأبو حيان[٩] ،و المرادى[١٠] ، وابن عقيل[١١]، والسلسيلى[١٢]، والأشمونى[١٣]، والشيخ خالد[١٤]، والسيوطى[١٥].

---

١ - ينظر: شرح ابن يعيش ٥٧٨/٨.
٢ - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٣٩/١.
٣ - ينظر: المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى ٢٢٥/٣.
٤ - ينظر: رصف المبانى ١٠٩.
٥ - ينظر: المساعد٣٢٧/١.
٦ - ينظر: شفاء العليل ٣٦٨/١.
٧ - ينظر: شرح الأشمونى ٣١٩/١.
* هذا منقول عنهم وهو خلاف مذهبهم وهو أنهم لا يجيزون تخفيف (إن) المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على (إن) نافية بمنزلة (ما) ، واللام إيجابية بمنزلة (إلا) ، ينظر : الأصول فى النحو ٢٦٠/١ ، والأزهية ٥٠، وإصلاح الخلل ٣٢٤، والإنصاف ٦٤٠/٢، وشرح ابن يعيش ٥٧٨/٨ ، والمغنى فى النحو ٣/ ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٩٣٤/٢، ١٢٧٤/٣، والجنى الدانى ٢٠٩، والمساعد ٣٢٨/١، وشفاء العليل ٣٦٩/١، والتصريح ٢٣٢/١،و الهمع ١٨٣/٢، والأشباه والنظائر ١٥٦/٢.
٨ - ينظر: شرح التسهيل ٤١٨/١.
٩ - ينظر: ارتشاف الضرب ٩٣٤/٢.
١٠ - ينظر: الجنى الدانى ٢٠٨.
١١ - ينظر: المساعد ١٨٣/١.
١٢ - ينظر: شفاء العليل ٣٦٨/١.
١٣ - ينظر: شرح الأشمونى ٣١٩/١.
١٤ - ينظر: التصريح ٢٣١/١.
١٥ - ينظر: الهمع ١٨٣/٢.

قال الأخفش عند تفسيره لقوله تعالى : "... ﭽ ﮋ لَّبِثْتُمْ ﮊ ﭼ قَلِيلًا "[1].

" أى : ما لبثتم إلا قليلا ، وفى حرف ابن مسعود[2] : (إن لبثتم لقليلا) ، وقال الشاعر :

هبلتك أمك إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد"[3].

فالأخفش قد وافق الكوفيين فيما هو منقول عنهم من جواز إيلاء (إن) المخففة من الثقيلة الفعل الماضى غير الناسخ مستدلا بالبيت الذى استدل به الكوفيون ، ووافقهم ابن مالك معللا ذلك بصحة الشواهد على ذلك نظما ونثرا[4].

والبصريون يمنعون ذلك ويشترطون أن يكون الفعل ناسخا ماضيا أو مضارعا ، ويخرجون شاهد الكوفيين والأخفش على الشذوذ أو القلة أو الندور أو الضعف[5]..

الرأى الراجح:

---

[1] - الإسراء ٥٢.

[2] - ينظر قراءة ابن مسعود فى : معجم القراءات القرآنية ٧٨/٥ للدكتور/ عبداللطيف الخطيب (ط:الأولى-دارسعدالدين١٤٢٢-٢٠٠٢) ، وارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ ، وتمهيد القواعد ١٣٦٥/٣ ، والتصريح ٢٣٢/١، وهمع الهوامع ١٨٣/٢.

[3] - معانى القرآن للأخفش ١٣/٣.

[4] - ينظر: شرح التسهيل ٤١٨/١ ، وينظر : تمهيد القواعد ١٣٦٦/٣.

[5] - ينظر: شرح ابن يعيش ٥٧٨/٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٣٩/١ ، والمغنى فى النحو ٢٢٦/٣، وابن الناظم ١٢٩، والمالقى ١٠٩، والهمع ١٨٣/٢.

هو مذهب البصريين ، فإن دخلت (إن) المخففة على الفعل وجب كونه ناسخاً ، والأكثر كونه ماضيا ، ودونه المضارع الناسخ ، وقد وقع ذلك فى القرآن كثيراً ، ويقاس على النوعين ، وأما الماضى غير الناسخ فقليل وروده بعد (إن) المخففة من الثقيلة ، وما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه خلافا للأخفش والكوفيين.

المبحث الرابع
ظن وأخواتها
ويشتمل على مسألة واحدة :
إلغاء (ظن) وأخواتها إذا تلاها المفعولان.

المسألة الأولى
إلغاء (ظن) وأخواتها إذا تلاها المفعولان

الإلغاء هو : إبطال العمل لفظا ومعنى[1] ، أو ترك العمل لغير موجب[2]، وإذا تقدمت (ظن) وأخواتها لا يجوز إلا الإعمال نحو : (ظننت زيدا قائما).

وقد ذهب الكوفيون[3] ، والأخفش[4] إلى جواز إلغاء (ظن) وهى متقدمة نحو : (ظننت زيدٌ قائم) برفعهما ، إلا أن الإعمال عندهم أحسن.

وقد احتجوا بالسماع والقياس ، أما السماع فقد استدلوا بقول الشاعر :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدنيـــا منك تنويل[5]

---

[1] - ينظر: شرح اللمع للأصفهانى ٤٢٥/١ ، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو حباة الطبعة الولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م ـ المملكة العربية السعودية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة ، وشرح الرضى على الكافية ١٦٦/٥.

[2] - ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤.

[3] - ينظر مذهب الكوفيين فى : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٩٥/١، وأوضح المسالك ٤٤٤/١ طبعة جامعة الأزهر ، والمساعد ٣٦٤/١ ، وشفاء العليل ٣٩٧/١ ، وتمهيد القواعد ١٤٩١/٣ ، وشرح الأشمونى ٣٦٦/١ ، والتصريح ٢٥٨/١، وهمع الهوامع ٢٢٩/٢، والدرر ٣٦٩/١.

[4] - ينظر مذهب الأخفش فى : اوضح المسالك ٤٤٤/١ ، والمساعد ٣٦٤/١ ، وشفاء العليل ٣٩٧/١ ، وشرح الأشمونى ٣٦٦/١ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٢٢٩/٢.

[5] - البيت من البسيط لكعب بن زهير فى ديوانه ٦٢ ، وشرح التسهيل ١٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ١٥٠، تحقيق د/ عبدالمنعم هريدى الطبعة الولى ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والدرر ٣٧٠/١ ، وبلا نسبة فى : شرح

وقول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب[1]

وأما القياس :

فعلى التوسط والتأخر ؛ لأنها تفيد معناها فى الجملة ، عملت أو ألغيت ولا فرق فى إفادة معناها بين التقدم والتأخر ، والإعمال والإلغاء[2].

قال ابن عصفور :

"..... خلافا لأهل الكوفة فى ذلك ؛ فإنهم يجيزون الإلغاء مع التقديم"[3].

غير أنه قد جاء فى معانى القرآن للفراء : " ألا ترى أنهم يقولون : (أظنك قائما) فيعملون الظن إذا بدءوا به ، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه ، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه"[4].

الرضى ١٦٧/٥، وشرح ابن الناظم ١٤٨، وتمهيد القواعد ١٤٩٠/٣، وشرح الأشمونى ٣٦٦/١، والهمع ٢٢٩/٢.

وشاهده: رفع (تنويل) على الابتداء وخبره متعلق الجار والمجرور قبله فألغى (إخال) مع تقدمه على معموليه.

[1] - البيت من البسيط لبعض الفزاريين فى الدرر ٣٦٩/١ ، وبلا نسبة فى : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٩٥/١، والمقرب ١٨٠ ، وشرح الرضى ١٦٦/٥ ، وشرح الناظم ١٤٨، وأوضح المسالك ٤٤٤/١ ، وتمهيد القواعد ١٤٩٤/٣ ، وشرح الأشمونى ٣٦٧/١ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٢٢٩/٢.

وشاهده: (وجدت ملاك الشيمة الأدب) حيث ألغى عمل (وجدت) مع تقدمه .

[2] - ينظر: المغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى ٣٢٠/٣.

[3] - شرح جمل الزجاجى ٢٩٥/١ ، وينظر : أوضح المسالك ٤٤٤/١، والمساعد ٣٦٤/١ ، وشفاء العليل ٣٩٧/١ ، وتمهيد القواعد ١٤٩١/٣ ، وشرح الأشمونى ٣٦٦/١ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٢٢٩/٢ ، والدرر ٣٦٩/١.

[4] - معانى القرآن ٣٢٦/٢ .

فالفراء لم يقل بالإلغاء مع التقدم ، فهو بذلك موافق للبصريين وقد نسب هذا الرأى إلى الأخفش (موافقا أهل الكوفة) غير واحد من النحويين منهم ابن حيان[١] ، وابن هشام[٢]، وابن عقيل[٣]، والسلسيلى[٤]، والأشمونى[٥]، والشيخ خالد[٦]، والسيوطى[٧].

وقد جاء فى معانى القرآن للأخفش : " (وظنوا ما لهم من محيض) أى : فاستيقنوا ؛ لأن (ما) ههنا حرف وليس باسم ، والفعل لا يعمل فى مثل هذا ، فلذلك جعل الفعل ملغى"[٨].

فقد جوز الإلغاء مع التقدم وهذا هو مذهب أهل الكوفة ، وقد وافق الكوفيين والأخفش فيما ذهبوا إليه ابن الطراوة [٩].

هذا وقد ذهب سيبويه إلى أن (ظن) وأخواتها إذا تقدمت لا يجوز فيها إلا الإعمال ، ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة .

قال سيبويه : " فإن ابتدأت فقلت (ظنى زيد ذاهب) كان قبيحا ، ولا يجوز ألبته، كما ضعف : (أظن زيد ذاهب) ....." [١٠].

---

[١] - ينظر:ارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤.
[٢] - ينظر: أوضح المسالك ٤٤٤/١.
[٣] - ينظر: المساعد ٣٦٤/١.
[٤] - ينظر: شفاء العليل ٣٩٧/١.
[٥] - ينظر: شرح الأشمونى ٣٦٦/١.
[٦] - ينظر: التصريح ٢٥٨/١.
[٧] - ينظر: الهمع ٢٢٩/٢.
[٨] - معانى القرآن للأخفش ١٠/٤. والآية في: فصلت/٤٨.
[٩] - ابن الطراوة هو : سليمان بن محمد بن عبدالله السبائى المالقى أبو الحسين بن الطراوة ، ألف : الترشيح فى النحو ، ومقالة فى الاسم والمسمى مات فى سنة ٥٢٨هـ ، ينظر : بغية الوعاة ٦٠٢/١ ، وارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤، وينظر: رأيه فى شفاء العليل ٣٩٧/١ ، والهمع ٢٢٩/٢.
[١٠] - الكتاب ١٢٤/١ هارون.

وقد ذهب مذهب سيبويه ابن السراج حيث قال : " ويجوز لك أن تلغى الظن إذا توسط الكلام أو تأخر ، وإن شئت أعملته ، تقول : زيد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت ، فتلغى الظن إذا تأخر ، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخراً ، فإذا ألغيت فكأنك قلت : زيد منطلق فى ظنى ، ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدم"[١].

وكذلك قال بقبح الإلغاء مع التقدم ابن مالك [٢] فى التسهيل ، وفى شرح عمدة الحافظ قال بعدم جواز الإلغاء[٣] ، والرضى[٤].

وذهب إلى عدم جواز الإلغاء مع التقدم العكبرى[٥] ، وابن عصفور[٦]، وابن الناظم[٧]، وابن هشام[٨] ، والأشمونى[٩] ، والشيخ خالد[١٠] ، وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين .

قال أبو حيان : " إن وقع صدر كلام فلا يجوز عند جمهور البصريين إلا الإعمال....."[١١].

وقد أجاب المانعون على أدلة الكوفيين والأخفش بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه[١٢]:

---

[١] - الأصول فى النحو ١٨١/١.
[٢] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٢.
[٣] - ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١٥١.
[٤] - ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٦٦/٥.
[٥] - ينظر: اللباب فى علل البناء والأعراب ٢٤٨/١.
[٦] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٩٥/١.
[٧] - ينظر: شرح ابن الناظم ١٤٨.
[٨] - ينظر: أوضح المسالك ٤٤٤/١.
[٩] - ينظر: شرح الأشمونى ٣٦٦/١.
[١٠] - ينظر: التصريح ٢٥٨/١.
[١١] - ارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤.
[١٢] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٩٦/١ ، وشرح التسهيل ١٨/٢، وشرح الناظم ١٤٨، وشرح الرضى ١٦٧/٥ ، وأوضح المسالك ٤٤٧/١ ، وشرح

الوجه الأول: أن يكون من التعليق[1] بلام الابتداء المقدرة ، والأصل : (لملاك) ، و (للدنيا) ثم حذفت وبقى التعليق.

الثانى: أن يكون من الإلغاء ، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع فى أول الكلام ، حيث سبق بمتقدم عليه ، فقد سبق (وجدت) بـ (أنى) ، و (إدخال) بـ (ما) النافية فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدرا ، ونظيره : (متى ظننت زيدا قائما؟) فيجوز فيه الإلغاء لعدم التصدر.

الثالث: أن يكون من الإعمال على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل على انه المفعول الأول ، أى : (وجدته) ، و(ما إخاله) ، فهذا أولى من إلغاء العمل بالكلية.

وأجابوا عن القياس على التوسط والتأخر بأن هناك فرقا بين التقدم والتوسط والتأخر ؛ ذلك لأنها إذا كانت فى أول الكلام كان ما بعدها مبنيا عليها ، وإن لم تكن أول الكلام فإن أعملت قدر الكلام أيضا مبنيا عليها ، وإن ألغيت قدر الكلام على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال ، ثم عرض بعد ذلك إن أريد ذكر هذه الأفعال لجعل ذاك الكلام فيما يعلم أو فيما يظن أو فيما يزعم[2].

الرأى الراجح:

وأرى أن القول بالإلغاء مع تقدم الفعل القلبى غير جائز ، خلافا لأهل الكوفة والأخفش ، ثم إن حكم سيبويه بقبح الإلغاء يمكن أن يحمل على أنه

ابن عقيل ٤٨/١، ٤٩ ، وتمهيد القواعد ١٤٩١/٣ ، وشرح الأشمونى ٣٦٦/١، ٣٦٧ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٢٢٩/٢.

[1] - التعليق هو : أن يعترض بينها وبين مفعوليها حرف له صدر الكلام ، كلام الابتداء وهمزة الاستفهام ، فإن الحرف حينئذ يعلقها ، وتعليقها أن يكفها عن العمل فى اللفظ ، فتعمل فى موضع الجملة. ينظر: الهمع ٢٣٢/٢.

[2] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٩٦/١.

قد أراد به المنع ، فالإلغاء أحسن مع التأخير ، والإعمال أحسن مع التوسط ، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال.

المبحث الخامس
الفاعل
ويشتمل على مسألة واحدة
وهى : نيابة غير المفعول به
مع وجوده

المسألة الأولى
نيابة غير المفعول به مع وجوده

إذا وجد مع المفعول به شئ من ثلاثة الأشياء التى تقام مقام الفاعل وهى الظرف والجار والمجرور والمصدر ففى إقامة غير المفعول به ههنا خلاف .

فمذهب الكوفيين[١]، والأخفش[٢] : جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده ، مع اختيار نيابة المفعول به وعدم وجوبها[٣].

وقد نص على أن هذا مذهب الأخفش دون شرط ابن مالك[١] ، وابن الناظم[٢] ، والسلسيلى[٣] ، والدمامينى[٤] (ت: ٨٣٨هـ) ، والسيوطى[٥].

---

[١] - ينظر مذهب الكوفيين فى : معانى القرآن للفراء ٢١٠/٢ تحقيق أ/ محمد على النجار دار السرور ، وفى النحو ٢١٠/٢ ، وشرح الرضى ٢١٤/١، وشرح ابن الناظم ١٧٠ ، وارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣، والمساعد ٣٩٩/١ ، وتمهيد القواعد ١٦٢٦/٤ ، وشرح الأشمونى ٤٢١/١ ، والتصريح ٢٩٠/١، والهمع ٢٦٥/٢.

[٢] - ينظر مذهب الأخفش فى : شرح التسهيل ٥٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، وشرح الرضى ٢١٥/١ ، وشرح ابن الناظم ١٧٠ ، وارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣ ، والمساعد ٣٩٨/١ ، وشفاء العليل ٤١٨/١ ، وتمهيد الواعد ١٦٢٦/٤ ، وشرح الأشمونى ٤٢١/١ ، والتصريح ٢٩١/١ ، والهمع ٢٦٥/٢.

[٣] - ينظر: المغنى فى النحو ٢١٠/٢.

وقد حكى عن الأخفش أنه يجوز أن ينوب غير المفعول به مع وجـــوده بشرط تقدم النائب ، ذكر هذا الشرط عن الأخفش ابن جنى[٦] ، وأبو حيان[٧] ، وابن عقيل[٨]، والأشمونى[٩]، والشيخ خالد[١٠].

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس : ــ

أما القياس: فإنها إذا صارت مفعولة على الســـعة التحقـــت بـــالمفعول به[١١].

وأما السماع : فقد استدلوا على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده بنحو قراءة : "لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ "[١٢].

---

[١] - ينظر: شرح التسهيل ٥٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ١٨٦/١ تحقيق أ/ عدنان عبدالرحمن الدورى ط العانى ـ بغداد سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

[٢] - ينظر: شرح ابن الناظم ١٧٠.

[٣] - ينظر: شفاء العليل ٤١٨/١.

[٤] - ينظر: تعليق الفرائد ٢٥٩/٤ تحقيق د/ محمد بن عبدالرحمن المفدى ط الأولى سنة ١٠٤٩هـ/ ١٩٨٨م. .

[٥] - ينظر: الهمع ٢٦٥/٢.

[٦] - ينظر: الخصائص لابن جنى ٣٩٧/١ تحقيق أ/ محمد على النجار ط المكتبة العلمية.

[٧] - ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٥/٦ تحقيق د/ حسن هنداوى ط ـ دار القلم ـ دمشق الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م ، وينظر : ارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣.

[٨] - ينظر: المساعد ٣٩٩/١.

[٩] - ينظر: شرح الأشمونى ٤٢٢/١.

[١٠] - ينظر: التصريح ٢٩١/١.

[١١] - ينظر: المغنى فى النحو ٢١٣/٢ ، ٢١٤.

[١٢] - الجاثية ١٤، قرأ جعفر : (ليُجزى) بالياء وبناء الفعل للمجهول ، ينظر: هذه القراءة فى : حجة ابن خالويه ٣٢٥ تحقيق أحمد فريد المريدى منشورات محمد على بيضون ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ط الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ، والمبسوط ٤٠٣ ، والنشر فى القراءات العشر

فأقيم الجار والمجرور (بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (قومـــا) [1].

واستدلوا أيضا على مذهبهم بقراءة :"نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ"[2] ،فإنه قد أقـــيم المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول بـــه الصـــريح ، قـــال الفـــراء (ت: ٢٠٧هـــ) :ـــ

" وقد قرأ عاصم ـــــ فيما أعلم ـــــ (نُجِّى) بنـــون واحـــدة ، ونصـــب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك ؛ لأن ما لم يســـم فاعله إذا خلا باسم رفعه ، إلا أن يكون أضمر المصدر فى (نجى) فنوى بـــه الرفع ، ونصب (المؤمنين) ، فيكون كقولك : (ضرب الضرب زيدا) ثم تكنى عن الضرب ، فتقول : (ضرب زيدا) ، وكذلك نجى النجاء المؤمنين"[3].

واستدلوا بقول الشاعر :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا[4]

٣٧٢/٢ ، والاتحاف ٣٩٠ منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

[1] - ينظر: البحر المحيط ٤٥/٨ دار الفكر للطباعة والنشر ط الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ، وروح المعانى للألوسى ١٤٨/٢٥.

[2] - سورة الأنبياء ٨٨ ، قرأ عاصم فى رواية أبى بكر ، وابن عامر بنون واحدة وجيم مشددة ، ونصب المؤمنين ، ينظر هذه القراءة فى : كتاب السبعة لابن مجاهد ٤٣ ، وابن خالويه ٢٥٠ ، والمبسوط ٣٠٢ ، والكشف لمكى ١١٣/٢، والنشر ٣٢٤/٢.

[3] - معانى القرآن للفراء ٢١٠/٢ ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٣ ، والكشف ١١٣/٢.

[4] - البيت من الوافر لجرير فى التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ٢٧٢ تحقيق د/ عبدالرحمن بن عثيمين ط دار الغرب الإسلامى بيروت ، وخزانة الأدب للبغدادى ٣٣٧/١، ٣٣٨ تحقيق أ/ عبدالسلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب الثانية ١٩٧٩م ، والدرر ٢٩٢/٢ ، وبلا نسبة فى : الخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٥١٨/٢ تحقيق د/ محمود الطناحى ط مكتبة الخانجى القاهرة الأولى سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م ، وشرح

وقد اختار مذهب الكوفيين والأخفش ابن مالك حيث قال: " وأجـــاز هـــو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول ، إذ لا مانع من ذلك ، مع أنه وارد عن العرب"[١].

وكذلك وافقهم ناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـــ) [٢].

وذهب البصريون[٣] إلى منع نيابة غير المفعول به مع وجوده ، فحيثما وجد المفعول به وغيره من مصدر ، وظرف ، وجار ومجرو تعينـــت نيابـــة المفعول به ، ولا يجوز نيابة غيره.

وحجتهم: أن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ؛ لأن تقديم غيره عليه مـــن تقديم الفرع على الأصل لا لموجب[٤].

فالفعل إنما صيغ للمفعول ، وما تقيمه مقام الفاعل غيره فإنما ذلك على جعله مفعولا به على السعة[٥].

ابن يعيش ٣٢٩/٧،وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٦٥/١ ، وشرح التسهيل ٦٠/٢ ، وشرح الرضى ٢١٤/١ ، والهمع ٢٦٦/٢. قفيرة : اسم أم الفرزدق ، وشاهده : نيابة (بذلك الجرو) الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به (كلابا) على مذهب الكوفيين والأخفش.

[١] - شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٢ ، وينظر :المساعد ٣٩٨/١ ، وشفاء العليل ٤١٨/١ ، والهمع ٢٦٥/٢.

[٢] - ينظر: تمهيد القواعد ١٦٣٢/٤.

[٣] - ينظر مذهب البصريين فى : شرح ابن الناظم ١٧٠ ، وشرح الرضى ٢١٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٣٣٨/٣ ، والمساعد ٣٩٩/١، وشفاء العليل ٤١٩/١ ،و تمهيد القواعد ١٦٢٦/٤ ، وشرح الأشمونى ٤٢١/١ ، والهمع ٢٦٥/٢.

[٤] - ينظر: التصريح ٢٩٠/١.

[٥] - ينظر: شرح ابن يعيش ٣٢٨/٧.

وكذلك كون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات[1].

قال المبرد : "..... لم يجز أن تقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة ، ولكنه قد يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل ، إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقام الفاعل ، وذلك نحو قولك : (سير بزيد سير شديد) و (ضرب بزيد عشرون سوطا)....." [2].

وقد وافق البصريين وقال بقولهم عبدالقاهر الجرجانى[3] (ت: ٤٧١هـ) ، والعكبرى[4]، وابن يعيش[5]، وابن عصفور[6].

وقد تأول البصريون ومن وافقهم أدلة الكوفيين والأخفش حيث خرجوا قراءة :" لِيُجْزَى قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ " على إنابة ضمير المفعول الثانى عن الفاعل ، والتقدير : (ليجزى الله الخير أو الغفران قوما) ، و (يجزى) يتعدى بمفعولين ، ثم بنى للمفعول فحذف الفاعل ، وناب عنه ضمير (الخير) أو (الغفران) فهو من إقامة المفعول به عن الفاعل لكنه المفعول الثانى ، وهذا جائز[7].

---

[1] - ينظر: شرح الرضى ٢١٤/١.
[2] - المقتضب ٣٦٢/٤.
[3] - ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٥٢/١ .
[4] - ينظر: اللباب ١٥٩/١.
[5] - ينظر: شرح ابن يعيش ٣٢٨/٧.
[6] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٦٤/١، والمقرب ١١٩.
[7] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٦٤/١ ، والتذييل والتكميل ٢٤٦/٦ ، وشرح قطر الندى ٢٠٨ لابن هشام ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ محمد محى الدين ط المكتبة العصرية ـ بيروت سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م ، والتصريح بحاشية يس ٢٩١/١.

كما خرجوا قراءة : " نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ " على أن الأصل (ننجى) فعل مضارع ، ثم خفف بحذف النون الثانية ، فالفعل ليس بماض ، بدليل سكون الياء[١].

وأجابوا عن البيت بأنه ضرورة فلا يلتفت إليه[٢]، وقد حمله بعضهم على الشذوذ[٣] ، وقد تأوله بعضهم على أن يكون (الكلاب) في بيت جرير السابق منصوبا بـ (ولدت) ، فلا يكون لـ (سب) ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور ، ويكون (جرو كلب) منادى محذوفا منه حرف النداء، كأنه قال : (ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو) [٤] ، وهذا فاسد فى اللفظ والمعنى.

أو أن الكلاب نصب على الذم ، وجمع لأن (قفيرة) و (جرو) و (كلب) ثلاثة[٥].

أو ان الكلاب منصوب بفعل مضمر يفسره ما قبله ، والتقدير : يسبون الكلاب[٦].

الرأى الراجح:

---

[١] - ينظر: الخصائص ٣٩٨/١ ، والكشف لمكى ١١٣/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٥١٩/٢ ، والمغنى فى النحو لابن فلاح اليمنى ٢١٣/٢، ٢١٤ ، وتمهيد القواعد ١٦٣١/٤.

[٢] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٥٦٥/١ ، والتصريح ٢٩١/١.

[٣] - ينظر: شرح ابن يعيش ٣٣٠/٧.

[٤] - ينظر: شرح ابن يعيش ٣٣٠/٧ ، وشرح جمل الزجاجى ٥٦٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١ ، والمغنى فى النحو ٢١٣/٢ ، وتمهيد القواعد ١٦٢٩/٤/ ١٦٣٠ .

[٥] - ينظر: المغنى فى النحو ٢١٣/٢.

[٦] - ينظر: تمهيد القواعد ١٦٣١/٤.

والذى يظهر لى أنه يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده كما قال الكوفيون والأخفش ووافقهم ابن مالك وناظر الجيش ، لورود السماع بذلك ، وإن كان الوارد من ذلك قليلا ، ولا يخفى ضعف التخريجات التى قدمها البصريون، ثم إنه إن كان غير المفعول به هو الأهم فى الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به ، مثلا إذا كان المقصود الأصلى وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به[1].

[1] - ينظر: حاشية الصبان على الأشمونى ٦٨/٢.

المبحث السادس
الاستثناء
وفيه مسألة واحدة هى :
عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها.

المسألة الأولى
عمل ما قبل (إلاَّ) فيما بعدها

لا يجوز عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إلا إذا كان ما بعدها مستثنى فرغ له العامل نحو : (ما قام إلا زيد) ، أو كان مستثنى منه نحو : (ما قام إلا زيد أحد) أو كان تابعا للمستثنى منه كصفته نحو (ما مررت بأحد إلا زيد أخير من عمرو) ، هذا مذهب جمهور النحويين[1].

وقد ذهب الكسائى [2]، إلى جواز إعمال ما قبل (إلا) فيما بعدها مطلقا، مع تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا، فى الشعر وفى غيره ، بلا تقدير رافع ولا ناصب.

واستدل على ذلك بقوله تعالى : " ۞ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ ....."[3].

وبقول الشاعر:

---

[1] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢ ، وشرح الرضى ١٦٦/٢، وارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣ ، والمساعد ٥٨٣/١، وتمهيد القواعد ٢٢٠٠/٥ ، وهمع الهوامع ٢٧٦/٣.

[2] - ينظر رأى الكسائى فى : شرح التسهيل ٢٢٤/٢ ، وشرح الرضى ١٨٩/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣، والمساعد ٥٨٣/١، وتمهيد القواعد ٢٢٠٢/٥ ، والهمع ٢٧٦/٣.

[3] - الآية ٤٣ ومن الآية ٤٤ من سورة النحل.

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها[1]

وبقول الشاعر:

مـــا كف إلا ماجد ضير بـــائس أمانيـــــه منه أتيحت بلا من[2]

وقد وافقه الأخفش فى الظرف والجار والمجرور والحال ، نحـــو : (مـــا جاء إلا زيد ضاحكا) ، و(ما آوى إلا عمرو إليك) ، و (مـــا حســـن إلا زيـــد عندك).

نص على ذلك أبو حيان[3] ، وناظر الجيش[4] ، والسيوطى[5] ، قال أبو حيان : " ووافق الأخفش الكسائى فى الحال والظرف والجار....." [6].

هذا ما صرح به أبو حيان وناظر الجيش والســـيوطى ، وهـــو موافقـــة الأخفش للكسائى فى جواز عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إذا كان مـــا بعـــدها حالا أو ظرفا أو مجرورا.

---

[1] - البيت من الطويل للمجنون ، فى ديوانه ١٩٤ ، والتصريح ٢٨٢/١ ، والدرر ٣٩٠/١ (شواهد الفاعل) ، وبلا نسبة فى : شرح التسهيل ٢٢٤/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٨٦ ، وتمهيد القواعد ٢٢٠١/٥، وشرح الأشمونى ٤٠٥/١ ، والهمع ٢٧٦/٣ ، برواية (غراما) مكان (ضعف ما بى) ، والدرر ٥٣٦/١ شواهد المستثنى.
والشاهد فى قوله : (كلامها) حيث إنه فاعل للفعل قبل (إلا) على مذهب الكسائى وابن ألأنبارى ، والجمهور يرفعه بفعل محذوف ، أما غراما أو (ضعف) فهو مفعول فرغ له العامل.

[2] - البيت من الطويل ، لم يعين قائله ، وهو فى : شرح التسهيل ٢٢٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٠١/٥ ، وهمع الهوامع ٢٧٧/٣ ، والدرر ٥٣٦/١.
والشاهد فى قوله : (ضير بائس) إذ هو مفعول للفعل قبل (إلا) على مذهب الكسائى، والجمهور ينصبه بفعل محذوف ، والفاعل (ما جد) فرغ له العامل.

[3] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣.

[4] - ينظر: تمهيد القواعد ٢٢٠٢/٥.

[5] - ينظر:الهمع ٢٧٧/٣.

[6] - ارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣ .

وقد جاء فى معانى القرآن للأخفش عند بيان معنى قوله تعالى :" ﴿ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ .....﴾ "[1] ما يخالف ما صرحوا به ونصوا عليه ، حيث قال : " ..... هكذا تأويلها على التقديم والتأخير ، وفى كتاب الله مثل ذلك كثير ، .....(﴿ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ .....﴾) والمعنى ـــ والله أعلم ـــ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم بالبينات والزبر فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ، ..... ومثل هذا فى كلام العرب وفى الشعر كثير فى التقديم والتأخير ....." [2].

فهو يرى أن العامل فى الجار والمجرور : (بالبينات) وما عطف عليه (والزبر) هو : (نوحى) ، وهذا المفهوم من كلامه.

وهذا خلاف ما قال به الكسائى وما هو منقول عنه من أن العامل هو ما قبل (إلا) وهو (أرسلنا).

ويمكن التوفيق بين ما قاله الأخفش فى المعانى وبين ما نسبه إليه أبو حيان وناظر الجيش والسيوطى بأنه يجوز أن يكون قد قال بجواز ذلك (عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها فى الحال والظرف والجار والمجرور) فى كتابه المسائل الكبار ، حيث ذكر أبو حيان أنه قد أجاز : (ما زيد طعامك إلا آكل) ، وأنه ذكر ذلك فى كتابه المسائل الكبار[3].

---

[1] - الآية ٤٣ ومن الآية ٤٤ من سورة النحل.
[2] - معانى القرآن للأخفش ٩/٢.
[3] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣.

هذا وقد ذهب الجمهور إلى تقدير العامل فى أدلة الكسائى ومنعوا عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إلا فى الأمور الثلاثة المذكورة أنفا ، ومنعوا الزيادة على هذه الثلاثة دون ضرورة تدعو إليها.

قال بذلك القول ابن مالك[١] ، والرضى[٢] ، وأبو حيان[٣] ، وابن عقيل[٤]، وناظر الجيش[٥]، والسيوطى[٦].

الرأى الراجح:

أرى أنه يجوز عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إن كان ما بعدها مستثنى فرغ له العامل أو مستثنى منه ، أو تابعا للمستثنى منه ، كما ذهب الجمهور ، ويجوز إن كان حالا أو ظرفا أو جارا ومجرورا كما هو منسوب للأخفش ؛ لأنه يتسامح فى هذه المذكورات ما لا يتسامح فى غيرها ، ولم تجز الزيادة على ذلك ؛ لئلا تكثر مخالفة الأصل ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة.

---

[١] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢.
[٢] - ينظر: شرح الرضى ١٩٠/١.
[٣] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣.
[٤] - ينظر: المساعد ٥٨٣/١.
[٥] - ينظر: تمهيد القواعد ٢٢٠٠/٥.
[٦] - ينظر: همع الهوامع ٢٧٦/٣.

المبحث السابع

الحال

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور المخبر بهما متأخرين عن المخبر عنه.

المسألة الثانية : وقوع الفعل الماضى المجرد من (قد) حالا.

المسألة الأولى
تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور المخبر بهما متأخرين عن المخبر عنه

إذا كان العامل فى الحال ظرفاً أو جارا ومجروراً مخبراً بهما متأخرين عن المخبر عنه نحو : (زيد قائماً فى الدار أو عندك) ففى تقديم الحال على عامله ههنا خلاف[1]، فجوز الفراء والأخفش[2] تقديم الحال على عامله الظرف والمجرور ، ونص على ذلك الشيخ خالد حيث قال : " ..... جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، وهو قول الأخفش ، وسبقه إلى ذلك الفراء....." [3].

ونص ناظر الجيش على أن هذا القول للكسائى والفراء والأخفش قال : " ومذهب الأخفش والكسائى والفراء : الجواز مطلقا"[4].

---

[1] - ينظر الخلاف فى : شرح التسهيل ٢٦٢/٢ ، وشرح الرضى ٦٣/٢، وارتشاف الضرب ١٥٩٠/٣، والمساعد ٣٢/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٣٠٢/٥ ، وشرح الأشمونى ٢٣/٢، والتصريح ٣٨٥/١، وهمع الهوامع ٣٢/٤.

[2] - ينظر: اللباب ٢٩٠/١، وشرح التسهيل ٢٦١/٢، وشرح الرضى ٦٣/٢، وشرح ابن الناظم ٢٤٠، وارتشاف الضرب ١٥٩٠/٣، والمساعد ٣٢/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٠٢/٥، وشرح الأشمونى ٢٣/٢، والتصريح ٣٨٥/١ ، والهمع ٣٢/٤.

[3] - التصريح ٣٨٥/١.

[4] - تمهيد القواعد ٢٣٠٢/٥ ، وينظر: ارتشاف الضرب ١٥٩١/٣.

ودليلهم قراءة بعض السلف : " وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ "[1] بنصب (مطويات) على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو (السموات) والمخبر به وهو (بيمينه) ، والأصل ـــ والله أعلم ـــــ (والسموات بيمينه) ، وصاحب الحال الضمير المتنقل إلى الجار والمجرور .

قال الفراء : "وينصب (مطويات) على الحال ، وعلى القطع ، والحال أجود"[2].

وقد ذهب إلى ذلك الزمخشرى قال : " ..... وقرئ (مطويات) على نظم (السموات) فى حكم (الأرض) ودخولها تحت القبضة ، ونصب (مطويات) على الحال"[3].

واستدلوا أيضا بقول الشاعر :

بنا عاذَ عَوْفٌ وهْو بادى ذِلّةٍ لديكم فلم يَعْدَمْ ولاء ولا نصرا[4]

وبقول الآخر :

---

[1] ـ من الآية ٦٧ من سورة الزمر، والقراءة بنصب (مطويات) على الحال لعيسى بن عمر كما فى شواذ ابن خالويه ١٣١، والحسن البصرى كما فى معانى القرآن للفراء ٤٢٥/٢، وينظر: شرح التسهيل ٢٦٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ٢٤٠ ، والمساعد ٣٢/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥، وشرح الأشمونى ٢٣/٢، والتصريح ٣٨٥/١، والهمع ٣٣/٤.

[2] ـ معانى القرآن للفراء ٤٢٥/٢.

[3] ـ الكشاف ١٧١/٥ دار المصحف.

[4] ـ البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، ينظر : شرح ابن الناظم ٢٤٠، وأوضح المسالك ٣٣٢/٢ ، والمساعد ٣٢/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥، وشرح الأشمونى ٢٤/٢، والتصريح ٣٨٥/١.
والشاهد فى قوله : (بادى ذلة لديكم) حيث وقع (بادى ذلة) حالا من الضمير المجرور بالظرف وهو (كم) فى (لديكم) وتقدم عليه.

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكـــان[1]

وقد صحح ابن مالك مذهب الأخفش ومن معه لكن حكم عليه بالضـــعف حيث قال : " وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفى مطلقا ، والصحيح جوازه ، محكوما بضعفه"[2].

هذا ، وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين[3] إلـــى المنـــع مطلقـــا ، فعندهم لا يجوز تقديم الحال على الظرف وشبهه.

قال الرضى : " فسيبويه لا يجيزه أصلا ، نظرا إلى ضعف الظرف"[4].

وعلة المنع أن العامل معنوى ، فلا يقوى فى تقدم معموله عليـــه ، وإذا منعوا أن يتقدم معمول الفعل غير المتصـــرف فمعمـــول المعنـــوى أحـــرى بالمنع[5].

---

[1] - البيت من الطويل ، وقائله ابن مقبل العجلانى فى الأشباه والنظائر ٨٧/٧ ، ولسان العرب (ب ح ر) ، ولبعض الخوارج فى المقاصد النحوية ١٧٣/٣ ، وبلا نسة فى شرح التسهيل ١٢٦٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ٢٤٠ ، والمساعد ٣١/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٠٤/٥، والشاهد فى قوله (منكم) حيث وقع حالا مقدما على عامله وهو الجار والمجرور (بمكان) ، وأصل الكلام : (وقد كان ماؤه بمكان منكم) ، وقد قيل أن هذا البيت ليس مما نحن بصدده ؛ لأن (منكم) المحكوم بحاليته قد تقدم على العامل المعنوى وعلى المخبر عنه معا ، ومن شرط الجواز ألا يتقدم على المخبر عنه . ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٠٤/٥.

[2] - شرح التسهيل ٢٦٢/٢ ، وينظر: الهمع ٣٣/٤.

[3] - ينظر مذهبهم فى : شرح الرضى ٦٣/٢، وارتشاف الضرب ١٥٩٠/٣ ، وتمهيد القواعد ٢٣٠٢/٥، وشرح الأشمونى ٢٣/٢ ، والتصريح ٣٨٥/١ ، وهمع الهوامع ٣٢/٤.

[4] - شرح الرضى ٦٣/٢.

[5] - ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥.

وقد تأولوا أدلة الكسائى والفراء والأخفش بما يقرب تأويله وما يبعد ، فقيل هو فى الشعر ضرورة[1] ، وما جاء منه مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه[2].

وأما قراءة : (والسموات مطويات بيمينه) ، فقالوا : أنه لا حجة فيه ؛ لأن (السموات) عطف على الضمير المستتر فى (قبضته) ؛ لتأولها بالمشتق ؛ لأنها بمعنى (مقبوضة) ، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير ، لأن (السموات) مبتدأ ، و(بيمينه) خبره كما قال الفراء والأخفش ، بل (بيمينه) معمول الحال لتعلقه بها ، لا عامل الحال.

وقيل : (مطويات) منصوب بـ (قبضته) على أنها حال من الضمير المستتر فيها ، و (بيمينه) متعلق بـ (مطويات)" [3].

قال أبو حيان : " وقد استدل بهذه القراءة الأخفش على جواز : (زيد قائما فى الدار) إذا أعرب (وَٱلسَّمَٰوَٰتُ) مبتدأ ، و (بيمينه) الخبر ، وتقدمت الحال والمجرور ، ولا حجة فيه ، إذ يكون (وَٱلسَّمَٰوَٰتُ) معطوفا على (والأرض) ، و(بيمينه) متعلق بـ (مطويات)" [4].

والرأى الراجح:

جوازتوسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، مخبراً بهما متأخرين عن المخبر عنه (كما قال الكسائى

---

[1] - ينظر: التصريح ٣٨٥/١.
[2] - ينظر: شرح ابن الناظم ٢٤٠.
[3] - ينظر: شرح ابن الناظم ٢٤٠ ، والتصريح ٣٨٥/١.
[4] - البحر المحيط ٤٢٢/٧، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ـ الشيخ على محمد معوض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

والفراء والأخفش) ، لورود السماع به ، ولا داعى للتكلف والتأويل الذى ذهب إليه المانعون.

المسألة الثانية
وقوع الفعل الماضى المجرد من (قد) حالا

إذا كان الفعل ماضيا مثبتا غير مقرون بـ (قد) فقد اختلف فى وقوعه حالا:

فذهب الكوفيون [غير الفراء] والأخفش[1] إلى أن الفعل الماضى المثبت المجرد من (قد) يجوز وقوعه حالا ، فيجوز : (جاء زيد ضحك) أى : ضاحكا ، بعدم تقدير (قد) ، كما يجوز أن يقع الفعل الماضى صفة للنكرة مثل : (مررت برجل قعد).

وقد احتجوا لمذهبهم : بقوله تعالى : " أو جاءوكم حصرت صدورهم"[2] ، حيث وقع الفعل الماضى (حصرت) فى موضع الحال ، وتقديره (حصرة)، ويقويه عندهم قراءة : "أو جاءوكم حصرة"[1].

---

[1] - ينظر مذهب الكوفيين والأخفش فى : الصحاح (ح ص ر) ، والإنصاف ٢٥٢/١ ، ومعه كتاب الانتصاف محمد محى الدين دار إحياء التراث العربى ، واللباب للعكبرى ٢٩٣/١ ، وشرح ابن يعيش ٣٩٧/٢، وشرح الرضى ٨٧/٢ ، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ ، والمساعد ٤٧/٢ ، وشرح الأشمونى ٤١/٢.

[2] - من الآية (٩٠) من سورة النساء.

قال الأخفش: " و (حصرةً) اسم نصبته على الحال ، و (حصرت) فعلت وبها نقرأ"[٢].

واستدلوا أيضا بما سمع عن العرب من قولهم : (أتانى فلان ذهب عقله) ، وقد حكى الكسائى أنه سمع رجلا يقول : (فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير) [٣] أى : (ناظرا).

واحتجوا أيضا بقول الشاعر :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر[٤]

وقد نص على أن هذا المذهب للأخفش غير واحد من النحويين وهم : المبرد[٥] ، وابن يعيش[٦]، والرضى[٧] ، وابن منظور[١] ، وأبو حيان[٢]، وابن عقيل[٣] ، والأشمونى[٤].

---

[١] - قرأ الحسن البصرى وقتادة ويعقوب وعاصم فى رواية حفص بتاء التأنيث منونة، ويقف عليها بالهاء ، وقرأ الباقون بالتاء الساكنة والوقف عليها ، ينظر القراءة فى : المبسوط ١٥٧، والنشر ٢٥١/٢، والإتحاف ١٩٣، وينظر: معانى القرآن للفراء ٢٤/٢، ومعانى القرآن للأخفش ٢٦٣/١، والبيان للأنبارى ٢٦٣/١ ، والتبيان للعكبرى ١٩٠/١ ، والتوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة ١٦١/١ أ.د/ على فاخر.

[٢] - معانى القرآن للأخفش ٢٠٨/١.

[٣] - ينظر: معانى القرآن لعلى بن حمزة الكسائى ١١٨.

[٤] - البيت من الطويل ، وهو لأبى صخر الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، والإنصاف ٢٥٣/١ ، والتصريح ٣٣٦/١ ، والدرر ١/ ٤٥٦، ٤٥٧ ، وبلا نسبة فى : شرح ابن يعيش ٣٩٧/٢ ، والمقرب ٢٢٩ ، وشرح الرضى ٨٧/٢، والأشمونى ١/ ٤٨٢، والهمع ١٣٢/٣ ، والشاهد فى قوله : (بلله القطر) حيث وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالفعل الماضى المثبت المجرد من قد حالا ، وقد جوزه الكوفيون والأخفش.

[٥] - ينظر: المقتضب ٤/ ٤٠٢.

[٦] - ينظر: شرح ابن يعيش ٢/ ٣٩٧.

[٧] - ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٨٧.

وقد اختاز مذهب الكوفيين والأخفش ابن مالـــك[٥] ، وأبـــو حيـــان[٦] ، والمرادى[٧] ، وابن عقيل[٨] ، والأشمونى[٩] ، وجعله ابن الناظم قليلا[١٠].

وذهب البصريون[١١] والفراء من الكوفيين[١٢] إلى أن الفعل الماضـــى لا يقع حالا إلا ومعه (قد) ظاهرة أو مقدرة.

وحجتهم أن الفعل الماضى لا يقع حالا لعدم دلالته عليه ، فيلزم ألا يقام مقامه ، وإنما يصلح فى موضع الحال ما يصلح فيـــه أن يقـــال : (الآن) و (الساعة) ، وما لا يصلح فيه ذلك فيجب ألا يقع حالا ، فلا نقول : (جاء زيد ضحك) فة معنى (ضاحكا) بل لابد معه من (قد) ظاهرة فى اللفظ أو مقـــدرة ؛ لأن (قد) تقرب زمان الماضى من الحال[١٣].

---

[١] - قال ابن منظور : "..... قال الجوهرى : وأما قوله : "أوجاوكم حصرت صدورهم " فأجاز الأخفش والكوفيون أن يكون الماضى حالا....." ينظر : اللسان (ح ص ر) ، والصحاح (ح ص ر).

[٢] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٦١٠/٣.

[٣] - ينظر: المساعد ٤٧/٢.

[٤] - ينظر: شرح الأشمونى ٤١/٢.

[٥] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٦.

[٦] - ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠.

[٧] - ينظر: الجنى الدانى ٢٥٦.

[٨] - ينظر: المساعد ٤٧/٢.

[٩] - ينظر: شرح الأشمونى ٤١/٢.

[١٠] - ينظر: شرح الناظم ٢٤٧.

[١١] - ينظر مذهب البصريين فى : الإنصاف ٢٥٢/١ ـ ٢٥٤ ، وشرح ابن يعيش ٣٩٨/٢، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣، والمساعد ٤٧/٢، وشرح الأشمونى ٤١/٢.

[١٢] - ينظر مذهب الفراء فى : معانى القرآن للفراء ٢٨٢/١ ، وينظر أيضا: شرح الرضى ٨٧/٢، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ ، والجنى الدانى ٢٥٦، والهمع ٤٩/٣.

[١٣] - ينظر: الإنصاف ٢٥٤/١.

قال المبرد : " فإن قلت : فأجر (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالا لها ، فإن ذلك قبيح ، وهو على قبحه جائز فى قول الأخفش ، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه ، و (فعل) لما مضى ، فلا يقع فى معنى الحال"[١].

وقد ذهب مذهب البصريين والفراء أبو على الفارسى[٢]، والزمخشرى[٣] ، وأبو البركات الأنبارى[٤] ، والعكبرى[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وابن الحاجب[٧] ، وابن عصفور[٨] ، ورأوا تخريج الآية على وجوه:

الوجه الأول: أن (قد) مقدرة أى : قد حصرت صدورهم ، وإليه ذهب الفراء[٩].

الوجه الثانى: أن جملة (حصرت صدورهم) صفة لموصوف محذوف وهو الحال ، اى أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم ، وهذا الوجه نسبه أبو على الفارسى إلى الأخفش ، وقال هذا عندى جيد[١٠] ، وقاله الأنبارى[١١].

---

[١] - المقتضب ٤٠٢/٤.
[٢] - ينظر: الإيضاح ٢١٧ ، ٢١٨ ، والبغداديات ٢٤٥.
[٣] - ينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٢/ ٣٩٤.
[٤] - ينظر: البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٣ ، والإنصاف ٢٨٥/١.
[٥] - ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٩٣/١.
[٦] - ينظر: شرح ابن يعيش ٢/ ٣٩٦.
[٧] - ينظر: الكافية بشرح الرضى ٢/ ٨١.
[٨] - ينظر: المقرب ٢٢١ ، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣، والمساعد ٤٧/٢، والهمع ٤٩/٤.
[٩] - ينظر: معانى القرآن للفراء ٢٤/١ ، وينظر فيه ١/ ٢٨٢.
[١٠] - ينظر: البغداديات ٢٤٥.
[١١] - ينظر: البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٣.

الوجه الثالث: أن الفعل هنا محمول على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم ، كما يقال : جاءنى فلان وسع الله رزقه ، فالفعل للماضى ومعناه الدعاء ، وإلى هذا ذهب المبرد[1].

وقد اعترض على المبرد فى ذلك ؛ لفساد المعنى[2].

الوجه الرابع: أن قوله : " حصرت صدورهم" : خبر بعد خبر ، كأنه قال : "أو جاءوكم" ثم أخبر ثانيا فقال : "حصرت صدورهم" ذكره الزجاج[3].

الوجه الخامس: أن قوله (حصرت صدورهم) لفظه ماض ، والمعنى على المضارعة ، أى : جاءوكم تحصر صدورهم ؛ لأن الحصر كان موجودا وقت مجيئهم ، فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال[4].

الوجه السادس: أن (حصرت صدورهم) بدل من (جاءوكم) بدل اشتمال ؛ لأن المجئ مشتمل على الحصر[5].

وخرجوا البيت وما شاكله على إضمار (قد) أى : قد بلله القطر[6]

والرأى الراجح:

والذى يظهر لى أن مذهب الكوفيين والأخفش القائل بوقوع الفعل الماضى المثبت المجرد من (قد) حالا أولى بالقبول ؛ لأن السماع يعضده ، فينبغى الأخذ به ، ولا يجوز إنكاره ، ولا داعى للتأويل والحذف والتقدير ،

---

[1] - ينظر: المقتضب ٢/ ٤٠٢.
[2] - ينظر: شرح اللمع فى النحو ٧٥، وأمالى ابن الشجرى ١٣/٣.
[3] - ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٧٣.
[4] - ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٩٤/١.
[5] - ينظر: البحر المحيط ٣/ ٣١٧.
[6] - ينظر: شرح ابن يعيش ٢/ ٣٩٧.

إذ تأويل الكثير ضعيف ، بل تبنى المقاييس والقواعد العربية علـــى وجـــوه الكثرة[1].

المبحث الثامن
التوكيد

[1] - ينظر: الإنتصاف من الإنصاف ١/ ٢٥٣ للشيخ محمد محى الدين عبدالحميد ، وينظر حاشية رقم (١) من المقتضب ٤/ ١٢٤، للشيخ عبدالخالق عضيمة.

ويشتمل على مسألتين
المسألة الأولى : توكيد النكرة توكيدا معنويا
المسألة الثانية: تثنية أجمع وجمعاء.

المسألة الأولى
توكيد النكرة توكيداً معنوياً

اختلف النحويون فى جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً : فذهب الكوفيون[1] إلى جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، إذا كانت النكرة محدودة

[1] - ينظر مذهب الكوفيين فى : الإنصاف ٤٥١/٢، واللباب ٣٩٥/١، وشرح ابن يعيش ٥٩٤/٢، وشرح جمل الزجاجى ٢٣٦/١، وشرح التسهيل ١٥٨/٣، وشرح الرضى ١٠٨/٣، وشرح ابن الناظم ٣٦٠، وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤، والمساعد ٣٩٢/٢، وشفاء العليل ٧٣٩/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٩٨/٧، وشرح الأشمونى ٣٤١/٢، والتصريح ١٢٤/٢، والهمع ٢٠٤/٥.

أى معلومة المقدار كـ (يوم) و (أسبوع) و (شهر) و (حول) و (فرسخ) و (ميل) و (ضربة) و (أكلة) ، ونحو ذلك ، فيقولون : (صمت شهراً كله)، ولا يجيزون توكيد النكرة غير المحدودة كـ (حين) و (وقت) و (زمان) ؛ لأن توكيدها لا فائدة فيه.

وقد احتجوا لمذهبهم بالسماع والقياس :

فأما القياس: فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد فى بعضه والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم فى بعضها ، فإذا قال : (قعدت يوما كله) و (قمت ليلة كلها) صح معنى التوكيد[١].

وأما السماع فنحو قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب[٢]

وقوله :

أرمى عليها وهى فرع أجمع وهى ثلاث أذرع وإصبع[٣]

وقد ذهب الأخفش مذهب الكوفيين ، صرح بذلك غير واحد من النحويين كابن مالك[١] ، وأبى حيان[٢]، وابن عقيل[٣]، والسلسيلى[٤] ، وناظر الجيش[٥]، والأشمونى[٦]، والشيخ خالد[٧]، والسيوطى[٨].

---

[١] - ينظر: الإنصاف ٢٠٤/٢.

[٢] - البيت من البسيط لعبدالله بن مسلم الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢ ، وبلا نسبة فى : الإنصاف ٤٥١/٢ ، وشرح ابن يعيش ٥٩٥/٢، وشرح ابن الناظم ٣٦١، وشرح الأشمونى ٣٤١/٢ ، والتصريح ١٢٥/٢.
والشاهد فى قوله : (حول كله) حيث أكد النكرة التى هى (حول) توكيدا معنويا بـ (كله) لما كانت النكرة محدودة، ولفظ التوكيد (كله) من الألفاظ الدالة على الإحاطة.

[٣] - البيت من الرجز لحميد الأرقط فى شرح شواهد الإيضاح ٣٤١، وبلا نسبة فى الخصائص ٣٠٧/٢، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٧٦، والشاهد فى قوله: (فرع أجمع) حيث اكد النكرة (فرع) توكيدا معنويا بـ (أجمع).

ووافق الكوفيين والأخفش ابـــن مالـــك[٩]، وولـــده[١٠]، والرضـــى[١١]، والشيخ خالد[١٢]، والسيوطى[١٣].

وذهب البصريون إلى منع توكيد النكرة توكيدا معنويا ، مطلقا ، ســـواء أكانت محدودة أم غير محدودة[١٤].

واحتج البصريون لمذهبهم بأن ألفاظ التأكيد كلها معارف ، وأن التأكيـــد يشبه النعت ، فكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة فكـــذلك لا تؤكـــد بهـــا[١٥] ، والنكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتأكيد المعنوى إنما هو لتمكين معنى الاســـم وتقرير حقيقته، وتمكين مالم يثبت فى النفس محال[١٦].

---

[١] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/٣.
[٢] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤.
[٣] - ينظر: المساعد ٣٩٢/٢.
[٤] - ينظر: شفاء العليل ٧٩٣/٢.
[٥] - ينظر: تمهيد القواعد ٣٢٩٨/٧.
[٦] - ينظر: شرح الأشمونى ٣٤١/٢.
[٧] - ينظر: التصريح ١٢٤/٢.
[٨] - ينظر: الهمع ٢٠٤/٥.
[٩] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣.
[١٠] - ينظر: شرح ابن الناظم ٣٦٠.
[١١] - ينظر: شرح الر ضى ١٠٨/٣.
[١٢] - ينظر: التصريح ١٢٤/٢.
[١٣] - ينظر: الهمع ٢٠٤/٥.
[١٤] - ينظر مذهب البصريين فى : الإنصاف ٤٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/٣، وشرح الرضى ١٠٨/٣، وشرح ابن الناظم ٣٦٠، وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤، والمساعد ٣٩٢/٢، وشفاء العليل ٧٣٩/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٩٨/١، وشرح الأشمونى ٣٤٢/٢، التصريح ١٢٤/٢ ، والهمع ٢٠٤/٥.
[١٥] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٨/١.
[١٦] - ينظر: شرح ابن يعيش ٥٩٥/٢.

فالمعرفة هى التى تؤكد دون النكرة ؛ لأن النكرة لم يثبت لها عين فتؤكد[١].

وقد ذهب مذهب البصريين ابن السراج[٢]، وابن جنى[٣]، والزمخشرى[٤]، والأصفهانى[٥]، وأبو البقاء العكبرى[٦]، وابن يعيش[٧]،

وابن عصفور[٨].

ففى قوله فى البيت " فرع أجمع " فإن قوله : "أجمع" تأكيد للضمير فى "فرع" وهو تأكيد لمعرفة ، والضمير معرفة ، أو هو تأكيد لـ (هى) [٩].

وأما : (يا ليت عدة حول كله رجب) فقالوا إن الرواية الصحيحة : (يا ليت عدة حولى كله رجب) بالإضافة ، فهى معرفة لا نكرة[١٠].

وقيل : يحمل هذا كله على البدل لا على التأكيد[١١].

وقيل : هذه الأبيات شاذة فيها ضرورة ، فلا تجعل أصلا[١].

---

[١] - ينظر: شرح اللمع للأصفهانى ٥٥٨/٢، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو عباه طبعة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م ـ جامعة الإمام محمد بن سعود ـ إدارة الثقافة والنشر.

[٢] - ينظر: الأصول فى النحو ٢٣/٢.

[٣] - ينظر: اللمع ١٤١ ، وينظر : شرح اللمع للأصفهانى ٥٥٨/٢.

[٤] - ينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٥٩٤/٢.

[٥] - ينظر: شرح اللمع للأصفهانى ٥٥٨/٢.

[٦] - ينظر: اللباب ٣٩٥/١.

[٧] - ينظر: شرح ابن يعيش ٥٩٤/٢، ٥٩٥.

[٨] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٦/١، والمقرب ٣١٨.

[٩] - ينظر: اللباب ٣٩٧/١ ، وشرح اللمع لأصفهانى ٥٥٨/٢.

[١٠] - ينظر: الإنصاف ٤٥٥.

[١١] - ينظر: الإنصاف ٤٥٦/٢، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٨/١، ٢٣٩.

وهناك مذهب ثالث فى المسألة ، وهو لبعض الكوفيين إذا جوزوا توكيد النكرة توكيدا معنويا مطلقاً ، محدودة وغير محدودة[٢].

الرأى الراجح:

والذى يظهر لى أن مذهب الكوفيين والأخفش هو الأولى بـــالقبول ، إذ ليس ما ذهبا إليه ببعيد، لورود السماع به ؛ ولأن فى توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتى فى المعرفة.

فمن قال (صمت شهراً) قد يريد به جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففى قوله احتمال ، اما إذا قال : (صمت شهراً كله) ، ارتفع الاحتمـــال ، وصـــار الكلام نصاً على المقصود[٣].

المسألة الثانية
تثنية (أجمع) و (جمعاء)

لا يؤكد المثنى فيما سمع عن العرب إلا بالنفس أو بالعين ، أو بـــ (كلا) فى التذكير ، و (كلتا) فى التأنيث .

وقد اختلف فى جواز تثنية (أجمع) و (جمعاء) : فذهب الكوفيون[٤] إلى جواز تثنية (أجمع) و (جمعاء) ، فيقال على رأيهم : (جاء الزيدان أجمعـــان)

---

[١] - ينظر: اللباب ٣٩٧/١، وشرح ابن يعيش ٥٩٥/٢ ، والهمع ٢٠٥/٥.

[٢] - ينظر هذا المذهب فى شرح التسهيل ١٥٨/٣، والمساعد ٣٩٢/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٩٨/٧.

[٣] - ينظر: شرح ابن الناظم ٣٦٠.

[٤] - ينظر مذهب الكوفيين فى : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٣/١ ، وشرح التسهيل ١٥٥/٣، وشرح ابن الناظم ٣٦١، وشرح الرضى ١٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٩٥١/٤، والمساعد ٣٨٩/٢، وشفاء العليل ٧٣٧/٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٩٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤٢، وحاشية الصبان ٧٨/٣، والتصريح ١٢٤/٢.

، و (الهندان جمعاوان) فقد جوزوا ذلك قياساً ، مع اعترافهم بكونه لم ينقل عن العرب[١].

وذهب أبو الحسن الأخفش مذهب الكوفيين ، نص على ذلك ابن مالك[٢] ، والأشمونى[٣] ، والشيخ خالد[٤].

وهذا مذهب البغداديين[٥] ، وابن خروف[٦] أيضاً.

وذهب جمهور النحويين[٧] إلى أن (أجمع) و (جمعاء) لا يجوز تثنيتهما استغناء بـ (كلا) و (كلتا) ، إذ لم يسمع عن العرب ولم يستعمل (أجمع وجمعاء) إلا على لفظ المفرد.

وقد قال بهذا المذهب ابن السيد[٨]، والأصفهانى[٩] ، والعكبرى[١٠]، وابن عصفور[١]، وابن مالك[٢]، وولده[٣]، والرضى[٤] ، وأبو حيان[٥] ، وابن عقيل[٦].

---

[١] - ينظر: شرح ابن الناظم ٣٦١، وشرح الرضى ١٠٦/٣.
[٢] - ينظر: شرح التسهيل ١٥٥/٣.
[٣] - ينظر: شرح الأشمونى ٢٤٣/٢.
[٤] - ينظر: التصريح ١٢٤/٢.
[٥] - ينظر مذهب البغداديين فى : ارتشاف الضرب ١٩٥١/٤، والمساعد ٣٨٩/٢، وشفاء العليل ٧٣٧/٢.
[٦] - ينظر مذهب ابن خروف فى : شرح التسهيل ١٥٥/٣ ، وشرح ابن الناظم ٣٦١، وارتشاف الضرب ١٩٥١/٤، والمساعد ٣٨٩/٢ ، وشفاء العليل ٧٣٧/٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٩٢، والتصريح ١٢٤/٢.
[٧] - ينظر هذا المذهب فى : إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/٣، وشرح ابن الناظم ٣٦١، وارتشاف الضرب ١٩٥١/٤ ، والمساعد ٣٨٩/٢، وشفاء العليل ٧٣٧/٢ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٩٢، وشرح الأشمونى ٧٣٧/٢ ، وحاشية الصبان ٧٨/٣، والتصريح ١٢٤/٢.
[٨] - ينظر: إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٩٢، ٩٣.
[٩] - ينظر: شرح المع للأصفهانى ٥٦١/٢.
[١٠] - ينظر: اللباب ٣٩٥/١.

فلا يقال : (جاء الجيشان أجمعان) ، ولا : (جاء القبيلتـــان جمعـــاوان) استغناء بـــ (كلا) و (كلتا) عنهما.

والرأى الراجح

والصحيح المنع وفاقا لمذهب الجمهور؛ لعدم السماع استغناء بـــ (كلا) و (كلتا) عن تثنية (أجمع) و (جمعاء).

المبحث التاسع
عطف النسق
ويشتمل على مسألتين

---

[١] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٣/١.
[٢] - ينظر: التسهيل بشرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/٣.
[٣] - ينظر: شرح ابن الناظم ٣٦١.
[٤] - ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٠٦/٣.
[٥] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥١/٤.
[٦] - ينظر: المساعد ٣٨٩/٢.

المسألة الأولى : زيادة ثم
المسألة الثانية : العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

المسألة الأولى
زيادة (ثم)

(ثم) حرف عطف يقتضى التشريك فى الحكم ، والترتيب والمهلة[1].

قال سيبويه: " ..... ومن ذلك : (مررت برجل ثم امرأة) ، فالمرور هنا مروران ، وجعلت (ثم) الأول مبدوءا به وأشركت بينهما فى الجر"[2].

---

[1] - ينظر: الأصول فى النحو ٥٥/٢ ، واللباب ٤٢٢/١، وشرح ابن يعيش ٦١٤/٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٨٤/١، وشرح ابن الناظم ٣٧٣، ورصف المبانى ٢٤٩: ٢٥١، والجنى الدانى ٤٢٦ : ٤٣٢، ومغنى اللبيب ١٦١/١، والتصريح ١٤٠/٢، وهمع الهوامع ٢٣٦/٥، ومصابيح المغانى ١٦٥.

[2] - الكتاب ٤٣٨/١ هارون.

ونقول : بعث الله آدم ثم محمدا ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ ؛ لأنـــه لما تراخى لفظها بكثرة حروفها ترا خى معناها ؛ لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى[١].

وقد ذهب الكوفيون والأخفش[٢] إلى أن (ثم) تقع زائدة ، فيتخلف عنهـــا معنى التشريك ، فلا تكون عاطفة ألبتة.

قال ابن برهان[٣] (ت/ ٤٥٦هـــ) : "قال أبو الحسن : وقد زادوا (ثـــم) ، وأنشد بيت زهير :

أرانى إذا ما بت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا[٤]

---

[١] - ينظر : شرح ابن يعيش ٦١٤/٨ ، ٦١٥.

[٢] - ينظر مذهب الكوفيين والأخفش فى : شرح اللمع لابن برهان ٢٤٤/١، وشرح ابن يعيش ٦١٥/٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٨/٣، وشرح الرضى ١٦٠/٦، وارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤، ومغنى اللبيب ١٦١/١، والمساعد ٤٥١/٢، وشرح الأشمونى ٣٦٦/٢، والهمع ٢٣٧/٥، ومصابيح المغانى ١٦٦، والدرر ٤٣٤/٢.

[٣] - ابن برهان : هو أبو القاسم عبدالواحد بن على العكبرى ، كان أول أمره منجما ، ثم نظر فى النحو ، واشتهر فيه ، له شرح على لمع بن جنى توفى سنة ٤٥٦هـ. ينظر ترجمته فى : بغية الوعاة ١٢٠/٢، ١٢١، والأعلام ١٧٦/٤.

[٤] - البيت من الطويل لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ٦٠٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٣، وشرح ابن يعيش ٦١٥/٨، وشرح الأشمونى ٣٦٧/٢، والدرر ٤٣٦/٢، وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ١٢٥٨/٣، وشرح الرضى ١٦٠/٦، وارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤، والمساعد ٤٥٠/٢، والهمع ٢٣٥/٥، وشرح شواهد المغنى ٣٥٨/١، ومصابيح المغانى ١٦٧تحقيق د/جمال طلبة ـ طبعة دار زاهد ـ القاهرة .
والشاهد فى قوله (فثم) حيث جاءت (ثم) بعد الفاء فلابد من زيادة أحدهما حتى لا يدخل حرف عطف على حرف عطف ، فحكم بزيادة (ثم(وقيل الفاء هى الزائدة ، و (ثم) تفيد التشريك فى الحكم.

وعليه تأول : (ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ) [1] وهذا قول الكوفيين"[2]

وقال أبو حيان : "..... وحكى المهاباذى[3] أن (ثم) قد تكون زائدة ، على مذهب أبى الحسن والكوفيين....." [4].

فالكوفيون والأخفش قالوا بزيادة (ثم) ، واستدلوا على زيادتها ببيت زهير المذكور ، وعلى ذلك حملوا قوله تعالى: " حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه . ثم تاب عليهم ليتوبوا" ، فيكون جواب (إذا) الشرطية قوله تعالى : " تاب عليهم ليتوبوا" ، و (ثم) زائدة[5].

وقد منع زيادة (ثم) ابن جنى[6]، وابن مالك[7] ، والرضى[8] ، وأبو حيان[9] ، وابن هشام[10] ، والدمامينى[11] ، والأشمونى[12] ، والسيوطى[1].

---

[1] - التوبة ١١٨.
[2] - شرح اللمع لابن برهان ٢٤٤/١.
[3] - المهاباذى هو : احمد بن عبدالله المهاباذى الضرير ، صنف شرحا لكتاب اللمع لابن جنى ، توفى سنة ٥٠٠هـ. ينظر ترجمته فى : معجم الأدباء ٢١٩/٣، ط دار إحياء التراث العربى ، وبغية الوعاة للسيوطى ٣٢٠/١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة المكتبة العصرية ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى ٨١/١، طبعة مكتبة المثنى بغداد.
[4] - ارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤ ، وينظر: الدرر اللوامع ٤٣٢/٢.
[5] - ينظر: شرح الأشمونى ٣٦٧/٢.
[6] - ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، تحقيق د/ حسن هنداوى.
[7] - ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٦٥٤/٢.
[8] - ينظر: شرح الرضى ١٦٠/٦.
[9] - ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤ ، وينظر البحر المحيط ٥٢٠/٥.
[10] - ينظر: مغنى اللبيب ١٦١/١ تحقيق أ.د/ صلاح عبدالعزيز.
[11] - ينظر: تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب للدمامينى بهامش كتاب المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام ٢٤٢/١ الطبعة البهية ـ مصر.
[12] - ينظر: شرح الأشمونى ٣٦٧/٢.

وخرجوا البيت على زيادة الفاء ؛ لأن الفاء قد عهد زيادتهـا ، والآيـة على تقدير الجواب[٢].

قال ابن مالك : " ومن زيادة الفاء قول زهير:

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وزعم الأخفش أن الزائد فى هذا البيت (ثم) لا الفـاء ، والفـاء أولـى بالزيادة ؛ لأن زيادتها قد كثرت ، وزيادة (ثم) لم تكثر : لأن زيـادة حـرف واحد أولى من زيادة ثلاثة أحرف"[٣].

الرأى الراجح:

إن الأولى عدم القول بزيادة (ثم) ، إن أمكن الاعتذار عنه ، وتخريجـه كما ذهب الجمهور ، إذ لم يسمع زيادتها فى لسان العرب.

---

[١] - ينظر: همع الهوامع ٢٣٧/٥.

[٢] - ينظر: البحر المحيط ٥٢٠/٥، ومصابيح المغانى فى حروف المعانى ١٦٧.

[٣] - شرح عمدة الحافظ ٦٥٤/٢، وينظر : شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٣٦/٣، تحقيق أ/عبدالعزيز رباح ـ طبعة دار المأمون للتراث ـ بغداد.

المسألة الثانية
العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض

اختلف النحويون كثيراً فى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[1]:

[1] - ينظر هذا الخلاف فى :الإنصاف ٤٣٦، واللباب ٤٣٢/١، وشرح ابن يعيش ١١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣، وشرح ابن الناظم ٣٨٦، وشرح الرضى ٦٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، والمساعد ٧٠/٢، وشفاء العليل ٧٩٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٩/٧، وشرح الأشمونى ٣٩٤/٢، والتصريح ١٥١/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥.

فذهب الكوفيون[1] إلى جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، نحو : (مررت بك وزيدٍ).

وقد ذهب إلى هذا أبو الحسن الأخفش[2]، ويونس[3]، والأستاذ أبو على الشلوبين[4] ،

واختاره ابن مالك[5].

وقد صرح غير واحد من النحويين بأن أبا الحسن الأخفش قد قال بهذا المذهب مع الكوفيين حيث قال ابن مالك : "..... وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار ، كقوله تعالى :

"فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ "[6] ، و (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ) [1]، (نُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ) [2] ، وإعادته مختارة لا واجبة، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين....." [3].

---

[1] - ينظر مذهب الكوفيين فى : الإنصاف ٤٦٣، واللباب ٤٣٢/١، وشرح التسهيل ٢٣٢/٣، وشرح الرضى ٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، والمساعد ٤٧٠/٢، وشفاء العليل ٧٩٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٩٨/٧، وشرح الأشمونى ٣٩٤/٢، والتصريح ١٥١/٢، والهمع ٢٦٨/٥.

[2] - ينظر مذهب الأخفش فى : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، والمساعد ٤٧٠/٢، وشفاء العليل ٧٩٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٤٩٨/٧، وشرح الأشمونى ٣٩٤/٢، والتصريح ١٥١/٥، والهمع ٢٦٨/٥.

[3] - ينظر رأى يونس فى : شرح التسهيل ٢٣٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، والمساعد ٤٧٠/٢، وشفاء العليل ٧٩٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٩٨/٧، وشرح الأشمونى ٣٩٤/٢، والتصريح ١٥١/٢، والهمع ٢٦٨/٥.

[4] - ينظر مذهب أبى على الشلوبين فى : المساعد ٤٧٠/٢، وارتشف الضرب ٢٠١٣/٤.

[5] - ينظر مذهب ابن مالك فى: شرح التسهيل ٢٣٣/٣، وشرح ابن الناظم ٣٨٦، والمساعد ٤٧٠/٢، وشفاء العليل ٧٩٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٩٨/٧، وشرح الأشمونى ٣٩٤/٢، والتصريح ١٥١/٢، والهمع ٢٦٨/٥.

[6] - من الآية ١١ من سورة فصلت.

وقال أبو حيان : "..... الثانى: جواز ذلك فى الكلام ، ولا يشترط إعادة الخافض، وهو مذهب الكوفيين ، ويونس ، والأخفش ، وهو اختيار الأستاذ أبى على"[٤].

وبالرجوع إلى معانى القرآن للأخفش وجدته قد قال عند معنى قوله تعالى : (وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ) [٥] و " وَٱلۡأَرۡحَامَ" منصوبة، أى : اتقوا الأرحام ، وقال بعضهم : (وَٱلۡأَرۡحَامَ) [٦] جر ، والأول أحسن ؛ لأنك لا تجرى الظاهر المجرور على المضمر المجرور"[٧].

فإذا كانت أمهات الكتب قد وجد فيها هذا المذهب للكوفيين والأخفش ، وقد جاء نص الأخفش يصرح باختيار قراءة النصب لأن قراءة الجر تستلزم العطف على الضمير المجرور، فيجوز أن يكون قد أراد أن العطف على الضمير المجرور جائز إلا أن المختار والأحسن عنده ألا يعطف عليه.

---

[١] - من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.
[٢] - من الآية ٦٤ من سورة الأنعام.
[٣] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣، والمساعد ٤٧٠/٢، وشفاء العليل ٧٩٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٩٨/٧.
[٤] - ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤.
[٥] - من الآية ١ من سورة النساء.
[٦] - قرأ بالخفض حمزة الزيات وابن عباس والحسن وأبى زريق ومجاهد وقتادة والنخعى والأعمش ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف ، وهى راوية الأصفهانى والحلبى عند عبدالوارث ، وقد اتصلت بأكابر الصحابة الذين تلقوا القرآن من فىّ النبى صلى الله عليه وسلم بغير واسطة كعثمان وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت ، ينظر: كتاب السبعة ٢٢٦، والتيسير ٧٨، وحجة القراءات ١٨٨، والنشر ٢٤٧/٢، والإتحاف ٢٣٦، ومعانى القراءات للأزهرى ١١٨، ١١٩ ، وينظر: معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، وكشاف الزمخشرى ٢٤٤/١.
[٧] - معانى القرآن للأخفش ٢٤٣/١.

ونسب ابن مالك وولده[1]، هذا المذهب إلى الفراء أيضاً ، وقد احتج الكوفيون بالسماع حيث ورد فى القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب شعره ونثره بغير عود ، أما وروده فى القرآن الكريم فآيات كثيرة ، منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى : (وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ) [2] على قراءة الخفض فى (الأرحام) ، بالعطف على الضمير المجرور فى (به).

وأما وروده فى الحديث الشريف فنحو قوله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ : (إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالا.....) [3] ، بجر (اليهود والنصارى) عطفا على الكاف فى (مثلكم) [4].

وأما وروده فى النثر فقولهم : (ما فيها غيره وفرسِه) [5] ، بجر (فرسه) عطفا على الهاء فى (غيره).

وأما النظم فكثير جداً ، وقد أورد بن مالك[6] تسعة شواهد شعرية جاءت كلها على العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، منها على سبيل المثال لا الحصر قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب[7]

---

[1] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٣، وشرح ابن الناظم ٣٨٦.
[2] - من الآية ١ من سورة النساء.
[3] - أخرجه البخارى فى كتاب الإجارة فى باب الإجارة إلى صلاة العصر ص ٣ ، ص١٩٢ رقم ٥٠٥.
[4] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣.
[5] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣، وشرح ابن الناظم ٣٨٦، والتصريح ١٥٢/٢، والهمع ٢٦٨/٥.
[6] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٣، ٢٣٥.
[7] - البيت من البسيط بلا نسبة فى الكتاب ٣٩٢/٢، واللمع ١٥٧، والمقتصد ٩٦٠/٢، والإنصاف ٤٦٤/٢، وابن يعيش ١٣/٣، والمقرب ٣١١، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٠٢/١، وشرح التسهيل ٢٣٤/٣، وشرح

بخفض (الأيام) عطفا على الضمير المجرور فى (بك).

وقد ذهب جمهور البصريين[١] إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، فالعطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض قبيح عند سيبويه حيث قال: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ..... وقد يجوز فى الشعر بأن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر....." [٢].

وهذا مذهب الفراء[٣]، وابن السراج[٤] ، وابن جنى[٥] ، وعبدالقاهر الجرجانى[٦]، وأبى البركات الأنبارى[٧] ، والعكبرى[٨] ، وابن يعيش[٩] ، وابن عصفور[١٠] ، وابن الناظم"[١١].

الكافية الشافية ٦٩٤/٢، وشرح ابن الناظم ٣٨٧، وشرح الأشمونى ٣٩٤/٢، والهمع ١٠١/٢، ٢٦٨/٥، والدرر ٤٧٧/٢.

والشاهد فى قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف (الأيام) على الضمير المتصل المخفوض فى (بك) من غير إعادة الخافض.

[١] - ينظر مذهب البصريين فى : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، وشرح الرضى ٦٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وشفاء العليل ٧٩٣/٢، وشرح الأشمونى ٣٩٤/٢.

[٢] - الكتاب ٣٨١/٢، ٣٨٢.

[٣] - ينظر: معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١.

[٤] - ينظر: الأصول فى النحو ٧٩/٢.

[٥] - ينظر: اللمع ١٥٧.

[٦] - ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٥٩/٢.

[٧] - ينظر: الإنصاف ٤٧٤/٢.

[٨] - ينظر: اللباب ٤٣٢/١.

[٩] - ينظر: شرح ابن يعيش ١١/٣.

[١٠] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٠٢/١، والمقرب ٣١١.

[١١] - ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨٧.

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون من آيات وشواهد بما يتفق ومذهبهم ، فقالوا فى قوله تعالى : (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ) : إن الواو هنا للقسم ، او أن (الأرحام) مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها ، وقد كثر عن العرب حذف حروف الجر[١].

وكذا تأولوا ما صادفهم من شواهد شعرية أيضا فخرجوها على الشذوذ ، أو الضرورة ، أو اللحن[٢] ، فقول الشاعر : (فاذهب فما بك والأيامِ من عجب) خرجوا جر (الأيام) على القسم، لا بالعطف على الكاف فى (بك) [٣].

وقد ذهب ابن الناظم إلى أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض غير جائز فى القياس ، وما ورد منه فى السماع محمول على شذوذ إضمار الجار[٤].

وذهب الجرمى[٥]، والزيادى[٦]، إلى جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع ، نحو : (مررت بك أنت وزيدٍ) ، وإن لم يؤكد وجب إعادة الجار ، قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع نحو : (نقوم نحن وزيد)، وقد نسبه أبو حيان[٧] ،

---

[١] - ينظر: الكشاف ٢٢٥/١، والإنصاف ٤٦٧/٢، والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢٤٠/١، واللباب ٤٣٣/١، وشرح ابن يعيش ١٣/٣، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٠٤/١.

[٢] - ينظر: الأصول فى النحو ٧٩/٢، واللمع ١٥٧، والمقتصد ٩٦٠، واللباب ٤٣٢/١، وشرح ابن يعيش ١٢/٣، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٠٢/١.

[٣] - ينظر: الإنصاف ٤٧٢/٢.

[٤] - ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨٧.

[٥] - ينظر مذهب الجرمى فى : شرح الكافية للرضى ٧٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، والمساعد ٤٧٠/٢، وشرح الأشمونى ٣٩٦/٢.

[٦] - ينظر مذهب الزيادى فى : ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، والمساعد ٤٧٠/٢، وشرح الأشمونى ٣٩٦/٢.

[٧] - ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤.

والأشمونى[1] إلى الفراء ، ورد بأن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، ولم يسمع فى شئ من كلام العرب[2].

الرأى الراجح:

والذى يظهر لى أن المذهب الكوفى أقوى حجة فى هذه المسألة ؛ لكثرة الشواهد القرآنية التى يبعدها التأويل البصرى عن الغرض المسوقة له ، وهذا التأويل لا يخلو من التكلف، هذا بالإضافة إلى الشواهد العديدة من الشعر والنثر ، وإذا سلمنا جدلا بأن هذه الأشعار من قبيل الضرورة الشعرية فماذا يقول البصريون فى الآيات القرآنية؟

وإذا أردنا التوسط فى الرأى فلنجعل العطف على الضمير المجرور بإعادة الجار كثيرا ، ونجعل العطف بغير إعادة الجر قليلا ، وقد وجدنا بصريين معتدلين يؤيدون مذهب الكوفيين كأبى الحسن الأخفش كما نص على ذلك غير واحد من النحويين.

---

[1] - ينظر: شرح الأشمونى ٣٩٦/٢.

[2] - ينظر: شرح الرضى ٦٧/٣.

المبحث العاشر
البدل
ويشتمل على مسألة واحدة وهي:

إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل وليس فيه معنى الإحاطة

إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل ولم يكن فيه معنى الإحاطة

يجوز إبدال الظاهر من الضمير الغائب فى جميع أنواع البدل سواء أكان كلاً أم بعضاً أم اشتمالاً أم إضراباً[1].

وأما ضمير المتكلم والمخاطب فإنما يبدل منهما بدل بعض وبدل اشتمال ، وأما بدل الكل فيبدل منهما إن كان مفيداً للإحاطة والشمول نحو قوله تعالى : " پ أَنزِلْ عَلَيْنَا پ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا "[2] ، فـ (لأولنا وآخرنا) بدل من (لنا) بدل كل بتكرير العامل[1]، وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل[2].

---

[1] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٦١/١، والتصريح ١٦٠/٢.
[2] - من الآية ١١٤ من سورة المائدة.

وإن لم يفد معنى الإحاطة فمذهب جمهور البصريين[٣] إلا الأخفش أنه لا يجوز حينئذ إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل ، وذلك لأن البدل إنما جئ به للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه ؛ لأنه في غاية الوضوح[٤].

وإلى هذا ذهب أبو البقاء العكبرى[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن الناظم[٩]، والشيخ خالد [١٠]، والسيوطى[١١]، وغيرهم.

وقد ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إبدال الظاهر من المضمر بدل كل وإن لم يفد معنى الإحاطة ، فيجوز عندهم : (رأيتك زيدا) على أن (زيدا) بدل من الكاف ، و(رأيتنى عمرا) على أن (عمرا) بدل من الياء.

وقد نص على أن هذا المذهب لأهل الكوفة والأخفش أبو حيان[١٢]، وابن عقيل[١٣]، والأشمونى[١]، والشيخ خالد[٢]، والسيوطى[٣].

---

[١] - ينظر: الكشاف ٥٥/٢ دار المصحف.
[٢] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٣/٣.
[٣] - ينظر مذهب البصريين فى : ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤ ، والمساعد ٤٣٢/٢، وشرح الأشمونى ٨/٣.
[٤] - ينظر : اللباب للعكبرى ٤١٢/١، وشرح ابن يعيش ٦٣٩/٣، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٦٦/١، وشرح الرضى ١٢٧/٣ ، وتمهيد القواعد ٣٤٠٣/٧ ، وهمع الهوامع ٢١٨/٥.
[٥] - ينظر: اللباب ٤١٢/١.
[٦] - ينظر: شرح ابن يعيش ٦٣٩/٣.
[٧] - ينظر: الكافية بشرح الرضى ١٢٦/٣.
[٨] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٦٣/١.
[٩] - ينظر: شرح ابن الناظم ٣٩٧.
[١٠] - ينظر: التصريح ١٦٠/٢.
[١١] - ينظر: همع الهوامع ٢١٨/٥.
[١٢] - ينظر : ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤.
[١٣] - ينظر: المساعد ٤٣٢/٢.

ونص ابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥] ، وابن مالك[٦]، والرضى[٧]، وابن الناظم[٨]، على أن هذا مذهب الأخفش.

قال الشيخ خالد: "خلافا للأخفش ، فإنه أجاز تبعاً للكوفيين : رأيتك زيداً على أن زيداً بدل من الكاف ، و (رأيتنى عمراً) على أن (عمراً) بدل من الياء....." [٩].

وقد احتج الأخفش لمذهبه بقوله تعالى : " لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ "[١٠] فـ (الذين) عنده بدل من الضمير المنصوب فى (ليجمعنكم) [١١].

واحتج أيضا بقول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفونى حميدا قد تذريت السناما[١٢]

---

[١] - ينظر: شرح الأشمونى ٨/٣.
[٢] - ينظر: التصريح ١٦١/٢.
[٣] - ينظر: همع الهوامع ٢١٨/٥.
[٤] - ينظر: شرح ابن يعيش ٦٣٩/٣.
[٥] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٦١/١.
[٦] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣.
[٧] - ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٢٧/٣.
[٨] - ينظر: شرح ابن الناظم ٣٩٨.
[٩] - التصريح ١٦١/٢.
[١٠] - من الآية ١٢ من سورة الأنعام.
[١١] - ينظر: شرح ابن يعيش ٣٦٩/٣، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٦٣/١، ٢٦٤، وشرح الرضى ١٢٨/٣، والهمع ٢١٨/٥.
[١٢] - البيت من الوافر لحميد بن ثور فى أساس البلاغة (ذرى) وشرح شواهد الشافية ٢٢٣، ولسان العرب (أنن)، ولحميد بن بحدل فى الخزانة ٢٤٢/٥، وبلا نسبة فى شرح جمل الزجاجى ٢٦٤/١، والمقرب ٢٤٦/١، ورصف المبانى ١٤/ ٤٣، والمساعد ٤٣٢/٢.
والشاهد فى قوله (حميدا) حيث جاء بدلا من (الياء) فى الفعل (أعرفونى) ويحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل الاختصاص ، كأنه قال : أعنى حميدا.

وقد أجاب المانعون عن الآية الكريمة بأنه لا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يكون (الذين) محمولا على الاستئناف[1] ، وقيل : هو نعت مقطوع للذم إما مرفوع الموضع أو منصوبه[2].

قال الزمخشرى : "الذين خسروا أنفسهم) نصب على الذم أو رفع أى : أريد الذين خسروا أنفسهم ، أو أنتم الذين خسروا أنفسهم....." [3].

ومن ثم فلا يكون (الذين) بدلا من الكاف والميم فى (ليجمعنكم) [4].

وأجابوا عن البيت بأنه أيضاً لا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يكون (حميدا) منصوبا على الاختصاص بإضمار فعل ، كأنه قال : (أعنى حميداً) [5] أو على المدح، كأنه قال : فاعرفونى مشهوراً ، وأناب قوله (حميداً) مناب (مشهوراً) ؛ لكونه علماً.

وقد أيد ابن مالك مذهب أهل الكوفة والأخفش غير أنه جعله قليلاً[6].

وذهب قطرب[7] إلى أن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل يجوز فى الاستثناء ، فيقول : (ما ضربتكم إلا زيدا).

الرأى الراجح :

---

[1] - ينظر: شرح ابن يعيش ٣٦٩/٣، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٦٤/١.

[2] - ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٢٨/٣.

[3] - الكشاف ٥٩/٢ دار المصحف.

[4] - ينظر: شرح اللمع للأصفهانى ٥٦٩/٢.

[5] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٦٤/١.

[6] - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ ، والمساعد ٤٣٢/٢، وشفاء العليل ٧٦٩/٢، وتمهيد القواعد ٣٣٩٨/٧.

[7] - ينظر رأى قطرب فى : ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، وشرح الأشمونى ٨/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٨/٥.

والذى يظهر لى أن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر جائز وإن لم يفد معنى الإحاطة ؛ ذلك لأن التبيين الذى حصل بالبدل ليس لإزالة لبس يحصل فى ضمير الخطاب أو التكلم ؛ لأن المخاطب معلوم ، والمتكلم معلوم من حيث إنه مخاطب ومتكلم ، وقد تكون صفة أحدهما مجهولة فيجاء بالبدل ليبين تلك الصفة[1].

المبحث الحادى عشر

[1] - ينظر: تمهيد القواعد ٣٤٠٥/٧.

الترخيم
ويشتمل على مسألة واحدة وهى :
ترخيم الاسم الثلاثى.

ترخيم الاسم الثلاثى

الترخيم حذف آخر الاسم فى النداء ، ويشترط فى ترخيم المنـــادى أن لا يكون مضافاً ولا مضارعاً له ، وأن لا يكون مستغاثاً ولا مندوباً ، ولا يكون جملة ، كما يشترط كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف[1].

[1] - ينظر: الأصول فى النحو ٣٦٥/١، واللمع ١٧٨، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٢١٣، واللباب ٣٤٧/١، وشرح ابن يعيش ٢٩٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، وشرح الرضى ٣٩٥/١، وارتشاف الضرب ٢٢٢٧/٥ ، والمساعد ٥٤٦/٢، ٥٤٧ ، وشفاء العليل ٨٢٧/٢، وتمهيد القواعد ٣٦١٩/٧، وشرح الأشمونى ٦٨/٣، ٩٦، والتصريح ١٨٤/٢، ١٨٥، وهمع الهوامع ٧٨/٣، ٧٩.

فالاسم إن كان عارياً من تاء التأنيث لابد أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، فإن كان على ثلاثة أحرف ففيه خلاف:

ذهب الفراء[١] والأخفش[٢] إلى جواز ترخيم الثلاثى محرك الوسط كـ (حكم) و (حسن) ، فيقال : (حك وحس) ، قال ابن السراج : " ..... والفراء يرخم من ذلك ما كان محرك الثانى نحو : (قدم) و (عضد) و (كتف) إذا سمى به رجلا....." [٣].

وقد نسب أبو البركات الأنبارى[٤] ، وأبو البقاء العكبرى[٥] ، وأبو حيان[٦]، وابن عقيل[٧]، والسيوطى[٨] هذا المذهب إلى الكوفيين إلا الكسائى.

ونص على أن هذا مذهب الأخفش غير واحد من النحويين كالرضى[٩] ، وأبى حيان[١٠] ، وابن عقيل[١١] ، والأشمونى[١٢].

---

[١] - ينظر مذهب الفراء فى : الأصول فى النحو ٢٦٥/١، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢١٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٣، وشرح الرضى ٣٩٧/١، وشرح ابن الناظم ٤٢٦، والمساعد ٥٥٢/٢، وشرح الأشمونى ٦٨/٣، والتصريح ١٨٥/٢، والهمع ٨١/٣.

[٢] - ينظر مذهب الأخفش فى : شرح الرضى ٣٩٧/١، وارتشاف الضرب ٢٢٣٢/٥، والمساعد ٥٥٢/٢ ، وشرح الأشمونى ٦٨/٣، والهمع ٨١/٣.

[٣] - الأصول فى النحو ٣٦٥/١.

[٤] - ينظر: الإنصاف ٣٥٧/١.

[٥] - ينظر: اللباب ٣٤٧/١.

[٦] - ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٣٣/٥.

[٧] - ينظر: المساعد ٥٥٢/٢.

[٨] - ينظر: الهمع ٨١/٣.

[٩] - ينظر: شرح الرضى ٣٩٧/١.

[١٠] - ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٣٢/٥.

[١١] - ينظر: المساعد ٥٥٢/٢.

[١٢] - ينظر: شرح الأشمونى ٦٨/٣.

وقد صرح السيوطى نقلا عن ابن بابشاذ أن الأخفش قد وافق الكوفيين على ذلك[1].

وحجة الفراء ومن تبعه القياس حيث أجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على إجرائهم نحو (سقر) بحركة وسطه مجرى (زينب) فى إيجاب منع الصرف لا مجرى (هند) فى إجازة الصرف وعدمه[2].

وأيضا هناك فى الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو (يد) و (دم) و (غد) [3].

هذا وقد ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يجوز ترخيم الثلاثى مطلقا ساكنا كان أو متحركا ، وإلى مذهبهم ذهب الكسائى[4].

قال سيبويه: " واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شئ إذا لم يكن آخره الهاء، فزعم الخليل ـــ رحمه الله ـــ أنهم خففوا هذه الأسماء التى ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة ، فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة، أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف عندهم ؛ لأنه أخف شئ عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص ، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه"[5].

وقال بهذا القول ابن السراج[6]، وابن جنى[1]، وأبو البقاء العكبرى[2]، وابن يعيش[3]، وابن عصفور[4]، وابن مالك[5] والسيوطى[6] وغيرهم.

---

[1] - ينظر: همع الهوامع ٨١/٣.
[2] - ينظر: التصريح ١٨٥/٢.
[3] - ينظر: اللباب ٣٤٧/١.
[4] - ينظر مذهب الكسائى فى : الإنصاف ٣٥٧/١، وارتشاف الضرب ٢٢٣٢/٥، والمساعد ٥٥٢/٢ ، وشفاء العليل ٨٢٨/٢، والهمع ٨١/٣.
[5] - ينظر: الكتاب ٢٥٥/٢، ٢٥٦، وينظر: شرح ابن يعيش ٣٠٠/٢.
[6] - ينظر: الأصول فى النحو ٣٦٥/١.

الرأى الراجح :

والذى يظهر لى أن الرأى الأولى بالقبول هو رأى أهل البصـــرة ومـــن وافقهم ، فالاسم إن كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثالث هاء التأنيث لم يرخم ، تحرك الوسط أو سكن ؛ لأن هذا لم يسمع ، والقيـــاس يدفعـــه ؛ لأنه إن حذف بقى على حرفين وأقل الأصول ثلاثة.

المبحث الثانى عشر
ما لا ينصرف
ويشتمل على مسألتين:

---

[١] - ينظر: اللمع ١٧٨.
[٢] - ينظر: اللباب ٣٤٧/١.
[٣] - ينظر: شرح ابن يعيش ٣٠٠/٢.
[٤] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢١٦/٢.
[٥] - ينظر: شرح التسهيل ٧٩/٣.
[٦] - ينظر: همع الهوامع ٨١/٣.

المسألة الأولى : (أخر) الممنوع من الصرف إذا سمى به.
المسألة الثانية: منع صرف المنصرف.

المسألة الأولى
(أخَر) الممنوع من الصرف إذا سمي به

(أخر) جمع (آخر) و (أخرى) و أخر لا ينصرف للعدل والوصف[1]، وإذا سمى بـ (أخر) الممنوع من الصرف ففيه خلاف:

فذهب سيبويه[1] ، والجمهور إلى أنه يبقى على منع الصرف ،اعتباراً للعدل الأصلى مع العلمية[2] ، ولأن الصفة لما ذهبت بالتسميه خلفتها

---

[1] - ينظر: المقتضب ٣/٣١٤ ، واللباب ١ /٥١٥ ،وشرح ابن الناظم ٤٥٦ و ٤٥٧ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٣ ، والمساعد ٣/٣٣ ، وشفاء العليل ٢/ ٩٠٥ ، وشرح الأشمونى ٣/ ١٤٣ ، والتصريح ٢/٢١٥ .

العلمية ، وبقى العدل على حاله ،فشبه الأصل من العدل حاصل ، والعلمية محققة فسبب المنع موجود [٣]

قال سيبويه :

"قلت:فما بال (أُخَر) لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال لأن (أُخَر) خالفت أخواتها وأصلها ..... فلما خالفت الأصل وجاءت صفه بغير الألف واللام تركوا صرفها". [٤]

والى هذا القول ذهب الرضى[٥] ،

وابن الناظم [٦]، وناظر الجيش [٧]، والاشمونى[٨] ، والسيوطى[٩] ، وغيرهم .

وذهب الأخفش[١٠] ، والمبرد[١١]، والكوفيون[١] إلى أنه يصرف إذا سمى به ؛ إذ العلمية وضع آخر[٢] ؛ ولأن العدل يزول معناه بالتسمية[٣].

---

[١] - ينظرمذهب سيبويه فى : الكتاب ٣/ ٢٢٤ ، والمقتضب ٣١٥/٣ ، واعراب القران للزجاج ٣٧٧/١، وشرح الرضى ١٦٥/١ ، وتمهيد القواعد ٨ /٤٠٣٩ ، والتصريح ٢١٥/٢ .

[٢] - ينظر: شرح الرضى ١٦٥/١ .

[٣] - ينظر: التصريح ٢ / ٢١٦ .

[٤] - الكتاب ٢٢٤/٣ /٢٢٥ ،وينظر المقتضب ٣/ ٣١٥ .

[٥] - ينظر: شرح الرضى ١٦٦/١ .

[٦] - ينظر: شرح ابن الناظم ٤٥٧ .

[٧] - ينظر: تمهيد القواعد ٤٠٣٩/٨ .

[٨] - ينظر: شرح الأشمونى ١٤٤/٣.

[٩] - ينظر: همع الهوامع ١١٦/١ .

[١٠] - ينظر مذهب الأخفش فى المقتضب ٣١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣، وشرح الرضى ١/ ١٦٦ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٣ ، والمساعد ٣٥/٣، وتمهيد القواعد ٤٠٣٩/٨، والتصريح ٢١٦/٢، والهمع ١١٧/١.

[١١] - ينظر مذهب المبرد فى : المقتضب ٣١٥/٣ ، وارتشاف الضرب ٨٧٣/٢ ، والتصريح ٢١٦/٢.

قال الرضى : "والأخفش والكوفيون يصرفون (أخر) و (جمع) و (لكـــع) أعلاما ؛ إذ العلمية وضع آخر"[٤].

وقال بهذا القول البطليوسى[٥].

الرأى الراجح :

وأرى أن ما قال به سيبويه والجمهور من بقاء أخر المسمى بـــه علـــى منعه من الصرف هو الرأى الراجح ؛ لأن لفظ العدل باق ، فلا أثـــر لـــزوال معناه ؛ لأن العدل أمر لفظى وبالعلمية لم يتغير اللف

المسألة الثانية
منع صرف المنصرف

اختلف النحويون فى منع صرف الاسم المســتحق للصـــرف : فـــذهب سيبويه وجمهور البصريين[٦] إلى المنع مطلقا حتى فى الشعر ؛ لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فى الشعر فإنه رجوع إلى الأصـــل فـــى الأسماء[٧]؛ لأن الأصل فى الأسماء الصرف[٨].

---

[١] - ينظر مذهب الكوفيين فى : شرح الكافية للرضى ١٦٦/١، وارتشاف الضرب ٨٧٣/٢.

[٢] - ينظر: شرح الكافية للرضى ١٦٦/١.

[٣] - ينظر: تمهيد القواعد ٤٠٣٩/٨.

[٤] - شرح الرضى على الكافية ١٦٦/١، وينظر: ارتشاف الضرب ٨٧٣/٢.

[٥] - ينظر: إصلاح الخلل ٢٤٢.

[٦] - ينظر مذهبهم في : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٣٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، وارتشاف الضرب ٨٩٢/٢، والمساعد ٤٤/٣، وشفاء العليل ٩١٠/٢ ، وشرح الأشمونى ١٧٥/٣ ، والتصريح ٢٢٨/٢، والهمع ١٢١/١.

[٧] - ينظر: همع الهوامع ١٢١/١.

[٨] - ينظر: الإنصاف ٥١٤/٢.

وقد أنكر منعَ صرف المنصرف أبو العباس المبـــرد[١]، وأبـــو موســـى الحامض[٢] من الكوفيين.

وذهب أكثر الكوفيين[٣]

والأخفش[٤] من البصريين ، وجماعة من المتأخرين البصـــريين كـــأبى على الفارسى[٥] ، وأبى القاسم ابن برهان[٦] ، إلى جـــواز منـــع صـــرف المنصرف فى الشعر ، ومنعوه فى الاختيار.

قال ابن الناظم (ت/٦٨٦هـــ) :

---

[١] - ينظر: المقتضب ٢٩٢/٢ ، وينظر: شرح ابن يعيش ١٣٣/١.

[٢] - ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، وارتشاف الضرب ٨٩٢/٢، والمساعد ٤٤/٣، والتصريح ٢٢٨/٢، والهمع ١٢١/١ ، وابو موسى الحامض هو سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى النحوى البغدادى المعروف بالحامض ، مات لتسع بقين من ذى الحجة سنة ٣٠٥هـ ، ينظر: بغية الوعاة ٦٠١/١.

[٣] - ينظر: الإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٣٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، ١٥١٠، وشرح الرضى ٩٥/١، وشرح ابن الناظم ٤٧٠، وارتشاف الضرب ٨٩٢/٢، والمساعد ٤٤/٣، وتمهيد لبقواعد ٤٠٨٢/٨، وشرح الأشمونى ١٧٤/٣، والتصريح ٢٢٨/٢، والهمع ١٢١/١.

[٤] - ينظر مذهب الأخفش فى : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٣٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، ١٥١٠ ، وشرح ابن الناظم ٤٧٠، والمساعد ٤٣/١، وتمهيد القواعد ٤٠٨٢/٨، وشرح الأشمونى ١٧٤/٣، والتصريح ٢٢٨/٢ ، والهمع ١٢١/١.

[٥] - ينظر مذهب أبى على الفارسى فى : الإنصاف ٢/ ٤٩٣ ، وشرح ابن يعيش ١٣٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، ١٥١٠ ، وشرح ابن الناظم ٤٧٠ ، والمساعد ٤٤/٣، وتمهيد القواعد ٤٠٨٢/٨، وشرح الأشمونى ١٧٤/٣، والتصريح ٢٢٨/٢، والهمع ١٢١/١.

[٦] - ينظر مذهب ابن برهان فى : الإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٣٣/١.

" ومنع صرف المستحق للصرف مختلف فى جوازه فـــى الضـــرورة ، فأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وأبو على ، ومنعه غيرهم....." [١].

قال السيوطى (ت/ ٩١١هـــ) :

" ... والثالث: وهو الصحيح : الجواز فى الشعر ، والمنع فى الاختيار ، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش مـــن البصـــريين ، واختـــاره ابـــن مالـــك ، وصححه أبو حيان قياسا على عكسه ، ولورود السماع بذلك كثيرا"[٢].

وقال بهذا الرأى أبو البقاء العكبرى[٣]، واختاره ابن مالك[٤]، وصححه أبو حيان[٥] والسيوطى[٦] ، قياسا على عكسه ، ولورود السماع بـــذلك كثيرا.

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع حيث جاء كثيراً فى أشعار العرب ترك صرف المنصرف ومن ذلك قول الشاعر :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع[٧]

وقول الآخر :

طلب الأرزاق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور[١]

---

[١] - شرح ابن الناظم ٤٧٠.
[٢] - ينظر: همع الهوامع ١٢١/١.
[٣] - ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ٥٢٣/١.
[٤] - ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، ١٥١٠ ، وتمهيد القواعد ٤٠٨٤/٨، والهمع ١٢١/١.
[٥] - ينظر: تمهيد القواعد ٤٠٨٣/٨ ، والهمع ١٢١/١.
[٦] - ينظر: همع الهوامع ١٢١/١.
[٧] - البيت من المتقارب لعباس بن مرداس فى : الإنصاف ٤٩٩/٢، واللباب ٥٢٣/١، وشرح ابن يعيش ١٣٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، والتصريح ١١٩/٢، والدرر ٣٠/١ ، وبلا نسبة فى : شرح الرضى ٩٥/١، والأشمونى ٣/ ١٧٥، والهمع ١٢١/١.
والشاهد فى قوله : (مرداس) حيث منع الصرف وليس فيه الإعلة واحدة وهى العلمية.

وغير ذلك كثير فالسماع يرد على البصريين [٢] ، والحاكم فى ذلك استعمال العرب[٣] ، ولما صحت الرواية عند أبى الحسن الأخفش من البصريين صار إلى ما صار إليه الكوفيون من جواز ترك صرف المنصرف فى ضرورة الشعر.

وقيل يجوز منع صرف المنصرف مطلقاً حتى فى الشعر[٤] ، وقيل يجوز فى الأعلام خاصة[٥] ، ويؤيده أنه لم يسمع إلا فى العلم[٦].

الرأى الراجح:

وما ذهب إليه الكوفيون والأخفش هو الراجح ؛ لكثرة استعمال العرب ذلك ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع.

---

[١] - البيت من الكامل للأخطل فى ديوانه ١٩٧، والإنصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح االكافية الشافية ١٥٠٩، ١٥١٠ ، والتصريح ٢٢٨/٢، وبلا نسبة فى : أوضح المسالك ١٣٧/٤، والأشمونى ١٧٦/٣.
والشاهد فى قوله (بشبيب) حيث منعه الصرف ومن حقه أن يصرف وذلك لضرورة الشعر.

[٢] - ينظر: شفاء العليل ٩١٠/٢.

[٣] - ينظر: شرح ابن الناظم ٤٧٠.

[٤] - ينظر هذا المذهب منسوبا إلى أحمد بن يحيى (ثعلب) فى : شرح الكافية الشافية ١٥١١/٣، والمساعد ٤٤/٣، وشفاء العليل ٩١٠/٢، وتمهيد القواعد ٤٠٨٤/٨، وشرح الأشمونى ١٧٦/٣، والهمع ١٢٠/١.

[٥] - ينظر: الهمع ١٢١/١.

[٦] - ينظر: شرح الأشمونى ١٧٦/٣.

المبحث الثالث عشر
كنايات العدد
ويشتمل على مسألة واحدة
وهى :
تمييز (كذا).

تمييز (كذا)

(كذا) يكنى بها عن العدد القليل والكثير ،وهي بمنزلة (كم) يقال : (لـــى عليه كذا وكذا درهماً) إذا أريد إبهام العدد ، وهى حينئذ كلمة واحدة مركبـــة ، ولذلك لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث ، ولا تتبع بتابع لا نعت ولا عطف بيان ، ولا توكيد ، ولا بدل ، ولا عطف نسق.

ثم إنها لا تكون مقصورة على إعراب خاص ؛ بل تستعمل فى موضـــع رفع ونصب وجر بالإضافة وبحرف ، بحسب العوامل الداخلـــة عليهـــا ، ولا تلزم الصدر ، تقول : (قبضت كذا وكذا درهماً) ، والغالـــب فـــى اســـتعمالها تكرارها بالعطف عليها[1].

---

[1] - ينظر: الكتاب ١٧٠/١ ، والمقتصد ٧٥١/٢ ، وشرح ابن يعيش ٣١٠/٤ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٥٠/٢ ، والمقرب ٣٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢، وارتشاف الضرب ٧٩٥/٢، وتوضيح المقاصد

وأما تمييز (كذا) فقد ذهب النحويون فيه مذهبين :

فذهب الكوفيون [1] إلى أن (كذا) تفسر بما يفسر به العدد الذى هى كناية عنه.

وشبهتهم فى ذلك حمل كناية العدد على صريحه ، فمن الثلاثة إلى العشرة بالجمع المخفوض نحو : (له عندى كذا جَوارٍ) ، وتكون هى مفردة ، وعن المركب بالمفرد المنصوب ، وتركب هى ، تقول : (له عندى كذا وكذا درهما) ، وعن العقود بالمفرد المنصوب، وتفرد هى ، تقول : (له عندى كذا درهما) ، وعن المعطوف بالمفرد المنصوب ، وتكون هى معطوفة على مثلها ، تقول: (له عندى كذا وكذا درهما) ، وعن المائة والألف بالمفرد المجرور ، وتفرد هى نحو : (له عندى كذا درهم).

وقد وافق الكوفيين على ما ذهبوا إليه أبو الحسن الأخفش ، نص على ذلك وصرح غير واحد من النحويين كأبى حيان[2] ، والمرادى[3] ، وابن هشام[4] ، وابن عقيل[5] ، وناظر الجيش[6] ، والأشمونى[7].

للمرادى ٣٣٧/٤، ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ١٦٠/١ ، والمساعد ١١٨/٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥١٧، وشرح الأشمونى ٣٤١/٣ ، وهمع الهوامع ٣٩٠/٤ ، والأشباه والنظائر ١٥٩/٤.

[1] - ينظر: مذهب الكوفيين فى : ارتشاف الضرب ٧٩٥/٢ ، والتذييل والتكميل ٤٢٦/٤ ،وتوضيح المقاصد للمرادى ٣٣٧/٤، ٣٣٨ ، والمغنى مع الأمير ١٦٠/١ ،والمساعد ١١٨/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٥١٨/٥ ، وشرح الأشمونى ٣٤١/٣ والتصريح ٢٨١/٢ ، والأشباه والنظائر ١٦٢/٤ .

[2] - ينظر: ارتشاف الضرب ٧٩٥/٢ ، والتذييل ٤٢٧/٤ .

[3] - ينظر: توضيح المقاصد ٣٣٨/٤ .

[4] - ينظر: المغنى بالأمير ١٦٠/١ .

[5] - ينظر: المساعد ١١٨/٢ .

[6] - ينظر: تمهيد القواعد ٢٥١٨/٥.

[7] - شرح الأشمونى ٣٤١/٣.

وهذا مذهب المبرد[١] أيضا ، وابن الدهان[٢] ، وابن معط[٣]، وابن عصفور[٤]، إلا أن ابن عصفور قال فى الكناية عن الثلاثة إلى العشرة ، وعن المائة والألف : (له عندى كذا من الدراهم) فرد التمييز إلى الجمع معرفا بأل ومجرورا بـ (من) [٥].

وذهب البصريون[٦] : إلى أن تمييز (كذا) يكون مفردا ، سواء أكانت مفردة أم معطوفة؟ ، وأريد بها عدد قليل أو كثير ، فنقول : (له عندى كذا درهما) و (له عندى كذا وكذا درهما) ، وتمييزها عندهم واجب النصب فلا يجوز جره بمن ، ولا بالاضافة ؛ لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الإضافة ، فأبقى على ما كان عليه[٧].

بدليل أنه لم يسمع إلا منصوبا كقول الشاعر :

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسى الجهد[٨]

---

[١] - ينظر: ارتشاف الضرب ٧٩٥/٢ ، والمغنى ١٦٠/١ ،والمساعد ١١٨/٢ ،وتمهيد القواعد ٢٥١٨/٥ ، وشرح الأشمونى ٣٤١/٣ ، والأشباه والنظائر ١٦٤/٤ .

[٢] - ينظر: ارتشاف الضرب ٧٩٥/٢ ،وتوضيح المقاصد ٣٣٨/٤ ، والمساعد ١١٨/٢ ، وتمهيد القواعد ٥ /٢٥١٨ ، وشرح الاشمونى ٣٤١/٣.

[٣] - - ينظر: ارتشاف الضرب ٧٩٥/٢ ، والمساعد ١١٨/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٥١٨/٥ ، والاشباه والنظائر ١٦٤/٤.

[٤] - ينظر: المقرب ٣٩٢ ، وشرح جمل الزجاجى ٢/ ١٥٠، وينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٦ ،والمغنى ١٦٠/١ ، والمساعد ٢/ ١١٩ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٥١٩ ،وشرح الاشمونى ٣٤٢/٣ .

[٥] - ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ١٥٠ .

[٦] - ينظر: مذهبهم فى : الكتاب ١٧٠/٢ /١٧١ ، وارتشاف الضرب ٧٩٥/٢ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٤٢٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣٣٧/٤ ، وتمهيد القواعد ٢٥١٧/٥ ،والأشباه والنظائر ٤ / ١٦٢.

[٧] - ينظر: التصريح ٢٨١/٢ ، والأشباه والنظائر ١٦٢/٤ .

[٨] - البيت من الطويل ' بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٤/ ٣٣٧ ، والمغنى ١/ ١٦٠ ، وشفاء العليل ٢ /

الرأى الراجح:

والذى يظهر لى أن الراجح هو مذهب البصريين القائل بأن تمييز (كذا) لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، سواء أكانت مفردة أم معطوفة؟ ، أريد بها عدد قليل أو كثير؟؛ لأنه المسموع عن العرب ، كما أن أسماء الإشارة لا تضاف ؛ لملازمتها للتعريف ، والتمييز نكرة ، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس ، ولا يجوز أن يكون مجرورا ؛ لأن (ذا) معمولة للكاف[1] ، وحرف الجر لا يخفض شيئين ، كما أن الكلمة أشبهت بالتركيب (أحد عشر) وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطول[2].

وقول الكوفيين ومن وافقهم مردود من جهة أنه قول بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس فى اللغة ، ثم إن التراكيب التى أجازها الكوفيون (كذا درهم) و (كذا دراهم) ليست مسموعة عن العرب[3].

---

٥٨٢ ، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٠٨ ، وشرح الأشمونى ٣/ ٣٤١ ، والتصريح ٢٨١/٢ والاشباه والنظائر ٤/ ١٦٢.
والشاهد فى قوله (كذا وكذا لطفاً) على ان مميز (كذا) مفرد منصوب و(كذا) كناية عن العدد فجاءت مكررة بالعطف.

[1] - ينظر: البغداديات للفارسى ٤٠١.
[2] - ينظر: الأشباه والنظائر ١٦٢/٤.
[3] - ينظر: ارتشاف الضرب ٧٩٦/٢.

المبحث الرابع عشر
جمع التكسير
ويشتمل على مسألة واحدة هى :
جمع (فرزدق) و (خورنق).

جمع (فرزدق) و (خورنق)

إن كان الاسم خماسياً مجرداً وكان رابعه يشبه حرفاً من حروف الزيادة لفظاً نحو : (خورنق) أو مخرجاً نحو (فرزدق) فعند جمعه جمع تكسير يحذف الحرف الخامس أو الرابع؛ لأن الرابع يشبه الزائد فيجوز حذفه ، وهذا مذهب سيبويه حيث قال : "..... وقد قال بعضهم : فريزق ، لأن الدال تشبه التاء ، والتاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها ، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحب إليه ، إذ اشبهت حرف زيادة ، وصارت عنده بمنزلة الزيادة ، وكذلك : (خدرنق) (خديرق) فيمن قال : (فريزق) ، ومن قال (فريزد) قال : (خديرن)....." [1].

والتصغير والتكسير من واد واحد فنقول فى الجمع فرازق وخدارن ، وفرازد وخدارق ، بحذف الخامس وحذف الرابع ؛ لأن الرابع أصلى يشبه الزائد فى المخرج وفى اللفظ.

---

[1] - الكتاب ٣/ ٤٤٨ هارون .

وقد أوجب المبرد حذف الحرف الخامس ، فيجب عنده : (فرازد و خوارن) فى (فرزدق وخورنق) ، وأما (فرازق وخوارق) عنده فليس بالجيد ، ويجرى مجرى الغلط[١].

وإلى هذا القول ذهب أبو البقاء العكبرى[٢]، وكذلك ابن يعيش[٣]،

واختاره ابن عقيل[٤] ، وجوز الوجهين ابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦] ، وجوز السيوطى[٧] حذف الرابع إن كان يشبه الزائد.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الثالث من (فرزدق) و (خورنق) فيقولون فيه: (فرادق) و (خوانق) ، كأنهم رأوه سهلا ؛ لأن ألف الجمع تحل محله[٨] .

وقد نص على أن هذا المذهب منسوب للكوفيين والأخفش غير واحد من النحويين كابن مالك[٩] وأبى حيان[١٠]، وابن عقيل[١١] ، والسلسيلى[١٢] ، وناظر الجيش[١] ، والأشمونى[٢] ، والسيوطى[٣].

---

[١] - ينظر: المقتضب ٥١١/١ تحقيق حسن حمد، وينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٢/١ ، وهمع الهوامع ١١٦/٦.
[٢] - ينظر:اللباب ١٦٣/٢ ، ١٨٦/٢ .
[٣] - ينظر: شرح ابن يعيش ٤١٩/٥ .
[٤] - ينظر: المساعد ٤٦٥/٣.
[٥] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٤٤٦/٢.
[٦] - ينظر: التسهيل ٢٧٩.
[٧] - ينظر: همع الهوامع ١١٦/٦.
[٨] - ينظر: شرح الأشمونى ٤٠٧/٣.
[٩] - ينظر: التسهيل ٢٧٩.
[١٠] - ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٣/١.
[١١] - ينظر: المساعد ٤٦٦/٣.
[١٢] - ينظر: شفاء العليل ١٠٤٨/٣.

ولا يجوز حذف الحرف الثالث عند سيبويه[٤] والجمهور ، وإلى ذلك ذهب المبرد[٥] والعكبرى[٦] ، وابن يعيش[٧] ،

وابن عصفور[٨] ، وأبو حيان[٩] ، وابن عقيل[١٠] ، والسلسيلى[١١] ، والسيوطى[١٢] وغيرهم .

وأقول :

عند جمع (فرزدق) و(خورنق) جمع تكسير يجوز حذف الخامس، فيقال : (فرازد) و (خوارن) ، ويجوز حذف رابعه ؛ لأنه أصلى يشبه الزائد فى (فرزدق) وهو الدال فهى من مخرج التاء ، والتاء من حروف الزيادة ، والنون فى (خورنق) تشبه الزائد لفظا ، فيقال فى الجمع (فرازق) و (خوارق) ، ولا يجوز غير هذين الوجهين، فلا يجوز حذف الحرف الثالث كما قال الكوفيون والأخفش ، ذلك أن تكسير الخماسى مستكره أصلاً[١٣] بدليل أن سيبويه لم يبوب له فى كتابه ، وبوب لتصغير الخماسى الأصول ، فإذا كان بد من جمعه كان الأجود حذف الخامس ، أو الرابع إن كان الرابع يشبه الزائد.

---

[١] - ينظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٨٢٧.
[٢] - ينظر: شرح الأشمونى ٤٠٧/٣.
[٣] - ينظر: همع الهوامع ١١٧/٦.
[٤] - ينظر: الكتاب ٤١٧/٣ ، ٤٤٨.
[٥] - ينظر: المقتضب ٥١١/١.
[٦] - ينظر: اللباب ١٦٣/٢ ، ١٨٦.
[٧] - ينظر: شرح ابن يعيش ٤١٩/٥.
[٨] - ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢/ ٤٤٦.
[٩] - ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٢.
[١٠] - ينظر: المساعد ٤٦٥/٣.
[١١] - ينظر: شفاء العليل ١٤٨/٣.
[١٢] - ينظر: همع الهوامع ١١٧/٦.
[١٣] - ينظر: المقتضب ٥١١/١

الخاتمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد دراسة المسائل التى نصت أمهات الكتب فيها على موافقة الأخفش للكوفيين وموافقتهم له أود أن أعرض بعض النتائج التى توصلت إليها خلال بحثى:ـ

١ـ عاش الأخفش فى بغداد بعد رحيله إليها وعاشر العظماء فيها ، واختلط بالكبراء وعلم أولادهم ، وأقام المناظرات فى مجالسهم ، وأفاد منهم مالا وجاها ، كما استفادوا منه وأولادهم علما ومعرفة.

٢ـ مازج نحاة الكوفيين المقيمين فى بغداد وخالطهم ، وأقرأ شيخهم الكسائى كتاب سيبويه سرا ، واتفق معهم فيما بعد فى شطر كبير من آرئهم ومذاهبهم ، واختلف مع قومه من البصريين اختلافا نجده ماثلا فى طائفة كثيرة من المسائل النحوية المبثوثة فى أمهات الكتب.

٣ــ قد بدأ تأثر الأخفش بالكوفيين خاصة فى المسائل التى كان له فيها أولا رأى كرأى البصريين ، ثم ما لبث أن تركه إلى رأى آخر يماثل رأيهم.

٤ــ من خلال المسائل التى قمت بدراستها يمكن القول بأن الأخفش قد التقى فى مسائل كثيرة مع الكوفيين من خلال التأثير المتبادل بينهم وبينه ، وقد أوردت تلك الأمثلة فى بداية البحث.

وختاما "(.... رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا ى ى طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾ ". البقرة ٢٨٦.

الفهارس

١ـ فهرس الآيات القرآنية .
٢ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
٣ـ فهرس الأقوال.
٤ـ فهرس الشواهد الشعرية والآرجاز .
٥ـ فهرس المراجع والمصادر.
٦ـ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السو	رقم الآ	الصفح
وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً	البقرة	١٤٣	٢٧
وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ	النساء	١	٦٣
أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ	النساء	٩٠	٤٨
ب أَنزِلْ عَلَيْنَا بِ مِّنَ ٱلسَّمَآ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا	المائدة	١١٤	٦٨
لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ	الأنعام	١٢	٦٩
يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَ	الأنعام	٦٤	٦٣
وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِ	الأعراف	١٠٢	٢٧
ۤ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ	النحل	٤٣، ٤	٤١ــ ٤٢

إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ			
ج لَّبِثْتُمْ ج قَلِيلًا	الإسراء	٥٢	٢٨
نُّحِّ ٱلْمُؤْمِنِينَ	الأنبياء	٨٨	٣٧
أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ	الحج	٤٦	١١
وَعَلَيْهَا ز ٱلْفُلْكِ	المؤمنون	٢٢	٦٣
وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ	الشعراء	١٨٦	٢٧
وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ	الزمر	٦٧	٤٥
فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ	فصلت	١١	٦٣
لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ	الجاثية	١٤	٣٧
وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ	التحريم	٤	٢٠
وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ	القلم	٥١	٢٧
ٱ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ	الإخلاص	١	١١

الحديث	الصفحة
إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا	٦٤

فهرس الأقول

الأقوال	الصفحة
إن قنعت كاتبك لسوطا	٢٧
كل رجل وضيعته	٢١
ما فيها غيره وفرسه	٦٤

فهرس الأشعار والأرجاز

أ ــ فهرس الأشعار

قافية الباء

صدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
ولو ولدت قفيرة	الكلا با	جرير	الوافر	٣٧
كذاك أدبت	الأدب	بعض الفزارين	البسيط	٣١

لكنـــه شاقه	رجب	عبـــدالله بـــن مســـلم الهذلى	البسيط	٥٣
فاليوم قربت	عجب	ـــــــ	البسيط	٦٤

قافية التاء

صـــــدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
خبير بنو لهب	مرت	رجل من الطائيين	الطيل	١٨ـــ ١٩

قافية الدال

صـــدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
عـــــد النفس	الجهد	ـــــ	الطويل	٨٤
شـــلت يمينك	المتعمد	عاتكـــة بنت زيد	الكامل	٢٧

قافية الراء

صدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
بنـــا عـــــاذ عوف	نصرا	ـــــــــــ	الطويل	٤٦
وإنى لتعرونى	القطر	أبو صـــخر الهذلى	الطويل	٤٨

قافية السين

صدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
طلـــب الأرزاق	النفوس	الأخطل	الكامل	٧٩

قافية العين

صدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
فمـــــا كان حصن	مجمع	عباس بن مرداس	المتقارب	٧٩

قافية اللام

صـــدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
أرجـــو وآمل	تنويل	كعـــب بن زهير	البسيط	٣١

قافية الميم

صـــدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
أنـــا سـيف العشيرة	السناما	حميـــد بـــن ثـــور حميـــد بـــن يحدل	الـــوا فر	٦٩

قافية النون

صـــدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
ما كف	بـــلا من	ــ	الطويل	٤١
ونحـــن منعنا	بمكان	ابن مقبل العجلانى بعض الخوارج	الطويل	٤٦

قافية الهاء

صـــدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
تزودت	كلامها	مجنون ليلى	الطويل	٤١

قافية الياء

صـــدر البيت	قافيته	قائله	بحره	الصفحة
أرانى	غاديا	زهيـــر بـــن أبـــى سلمى	الطويل	٥٩ـــ ٦٠

فهرس الأرجاز

الرجز	قائله	الصفحة
أرمى عليها وهى فرع أجمع وهى ثلاث أذرع وإصبع	حميـــد الأرقط	٥٣